

شهادة للتاريخ

مراقبة أول انتخابات رئاسية مصرية تعددية

التقرير النهائي

سبتمبر ٢٠٠٥

- مركز تنمية الحوار الديمقراطى .
- جمعية المساعدة القانونية للحقوق الدستورية.
- مركز الكلمة لحقوق الانسان.
- الجمعية المصرية للتنوير.
- الجمعية المصرية للشفافية .
- مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية .
- مركز ماعت للدراسات الحقوقية و الدستورية.
- جمعية الخدمات البيئية والاجتماعية بالقليوبية.
- جمعية الرواق الجديد .
- المركز المصرى للحد من البطالة .

على مدى أربعة أشهر من العمل المضنى لم تنقطع أنشطة و أعمال اللجنة المستقلة لمراقبة الانتخابات فى المتابعة و المراقبة و النقد لجميع ما يتصل بالعملية الانتخابية المصرية ابتداءً بمراقبة الاستفتاء على تعديلات المادة ٧٦ (٢٥ مايو) ومرورا بنقد وتحليل قوانين الاصلاح السياسي الجديدة (يونيو – يوليو) و مراقبة أعمال تسجيل المرشحين للانتخابات الرئاسية (٢٩ يوليو – ١٣ أغسطس) و مراقبة فترة الحملات الانتخابية بشقيها الدعائي و الاعلامي (١٧ أغسطس – ٤ سبتمبر) و انتهاءً بمراقبة استعدادت أعمال اليوم الانتخابي ونتائجه (٦ -٩سبتمبر)

وأبدى كل المشاركين فى هذا العمل روحا غير مسبوقة فى الساحة السياسية المصرية تمثلت فى الجدية و الدقة المتناهية والتفانى و الاحترافية و الحيادية فى الآداء استطاعت ان تتغلب بجدارة على كافة الظروف المعادية و التحديات الصعبة التى واجهتها اللجنة خلال العمل

لأجل هذا لا يسعنا فى البداية سوى التوجه بالتحية و الاعزاز و التقدير لكل مؤسسة و كل فرد ساهم فى انجاح هذا العمل والتأكيد على ان هذا النجاح ليس نهاية المطاف و انما سيكون بداية انطلاق لمشوار طويل يهدف الى تدعيم و اثراء التجربة الديمقراطية المصرية.

شريف منصور

منسق عام اللجنة المستقلة لمراقبة الانتخابات
٢٠٠٥/٩/١٥

فهرس محتويات

خطة العمل

مع نهاية عام ٢٠٠٤ سرت روح جديدة فى منطقة الشرق الأوسط شكلت بذور ظرف اقليمي جديد اشتمل على عديد من خطوات من التحول الديمقراطي الوليد الذى تمت مساندته من قوى دولية عديدة. تمثلت هذه الخطوات فى مجموعة من التجارب الإنتخابية الناجحة التى جرى تنظيمها رغم وجود قوى احتلال أجنبى فى كل من فلسطين و العراق (يناير ٢٠٠٥) او لم تتم الا بعد انهاء الوجود العسكرى الخارجي ، كما حدث فى لبنان (ابريل ٢٠٠٥).

وقد شهد أغلب المتابعون بنزاهة و شفافية هذه الانتخابات ، بدءا بالمتنافسين فيها و مرورا بالمواطنين أنفسهم الذين اقتنعوا بجديتها وشاركوا بنسب كبيرة فيها رغم الاحتلال و أحداث العنف ، وانتهاءا بالمراقبين المحليين و الدوليين الذين تابعوا بدقة مجريات العملية الانتخابية فى كل من هذه البلاد.

هذه التجارب الناجحة أعطت حافزا كبيرا لباقى دول المنطقة التى طالما اعتبرت نفسها قوى اقليمية مؤثرة من اجل تنظيم تجارب مماثلة . فرأينا السعودية تجرى اول انتخابات بلدية فى تاريخها (أبريل ٢٠٠٥) و سوريا تجرى مجموعة من الاصلاحات السياسية العاجلة و الرئيس المصري يصرح بتعديل الدستور من اجل تنظيم اول انتخابات رئاسية تنافسية تجرى لأول مرة فى التاريخ المصرى بالاقتراع الحر المباشر بين أكثر من مرشح بدلا من نظام الاستفتاء القديم (فبراير ٢٠٠٥).

و ادراكا لأهمية هذه الانتخابات و انعكاسها على التجربة الديمقراطية المصرية و تأثيرها الاقليمي الواسع على قضية الاصلاح و الديمقراطية فى العالم العربي بأسره فقد أخذ مركز ابن خلدون على عاتقه منذ بداية عام ٢٠٠٥ فكرة بدأ خطة اتصال واسعة مع مختلف القوى المحلية و الاقليمية و الدولية رغبة منه فى اعادة احياء اللجنة المصرية المستقلة لمراقبة الانتخابات التى شكلها المركز بالتعاون مع خمسة جمعيات صديقة فى عام ١٩٩٥ من اجل مراقبة الانتخابات التشريعية وقتذاك . و قد اسفرت هذه الاتصالات عن ولادة اللجنة المصرية المستقلة لمراقبة الانتخابات فى الثاني والعشرين من مايو ٢٠٠٥ بحضور ممثلي ست منظمات مدنية مصرية للمؤتمر التأسيسى للجنة بمقر المركز بالمقطم.

وفى بيانهم التأسيسي أعرب ممثلوا الجمعيات الست عن رغبتهم فى العمل على ارساء معايير الشفافية والنزاهة وحرية اتخاذ القرار للمواطنين المصريين فى الانتخابات القادمة ، حتى تعبر نتائج الانتخابات عن ارادة الناخبين . كما أكدت المنظمات على عملهم من أجل اعادة الثقة فى العملية الانتخابية من خلال زيادة المشاركة السياسية للجماهير. بالاضافة الى عملهم من اجل

تقييم العملية الانتخابية و تحسينها وتكوين شبكة قوية من المنظمات الأهلية والمتطوعين القادرين على تنفيذ أعمال المراقبة ونشر ثقافة مراقبة الانتخابات وتوعية المواطنين بأهميتها وتأثيرها.

وعلى مدى الأربعة أشهر التالية للاجتماع التأسيسي (مايو – سبتمبر) لم تنقطع أنشطة و أعمال اللجنة في المتابعة و المراقبة و النقد لجميع ما يتصل بالعملية الانتخابية المصرية ابتداء بمراقبة الاستفتاء على تعديلات المادة ٧٦ (٢٥ مايو) ومرورا بنقد وتحليل قوانين الاصلاح السياسي الجديدة (يونيو –يوليو) و مراقبة أعمال تسجيل المرشحين للانتخابات الرئاسية (٢٩ يوليو – ١٣ أغسطس) و مراقبة فترة الحملات الانتخابية بشقيها الدعائي و الاعلامي (١٧ أغسطس – ٤ سبتمبر) و انتهاءً بمراقبة استعدادت أعمال اليوم الانتخابي ونتائجه (٦ – ٩سبتمبر).

وخلال هذه الفترة نمت الجمعيات المشاركة في اللجنة لتصبح عشرة جمعيات و نما عدد المراقبين و المشاركين في أعمال المراقبة باختلاف أنواعها الى أكثر من ٢٢٠٠ مواطن مصرى من مختلف محافظات الجمهورية . واستطاعت المنظمات المشاركة بالتعاون مع الشريك الفنى الأجنبي (المعهد الديمقراطي القومي NDI) ان تقوم بإعداد و تدريب و تجهيز كافة هؤلاء المراقبين بالخبرة و القدرة و الاستعداد اللازم لاجراء اعمال المراقبة بصورة منظمة و احترافية و حيادية تتفق مع ، ان لم تكن تتفوق على ، تجارب مراقبة الانتخابات الدولية التى طبقت فى مناطق أخرى من العالم .

كما استطاعت اللجنة ان تقوم بالصرف على جميع انشطتها من المصادر الذاتية للجمعيات المشاركة طوال فترة العمل و حتى قرب انتهاء أعمال المراقبة ، حينما استطاعت اللجنة الحصول على دعم مادى عاجل من مبادرة الشراكة الشرق أوسطية MEPI لتغطية نفقات و مصاريف العمل لأكثر من ٢٢٠٠ مراقب.

وسعيا للتأكيد على الدور التنويري للجنة فقد قامت اللجنة بطبع آلاف الملصقات و التيشيرتات التى تحمل أهداف اللجنة و شعارها و تؤكد على دعم المشاركة السياسية و التوعية بأهمية العملية الانتخابية و تأثيرها المباشر على حياة المواطنين.



الهيكل التنظيمي وخطة الاتصال

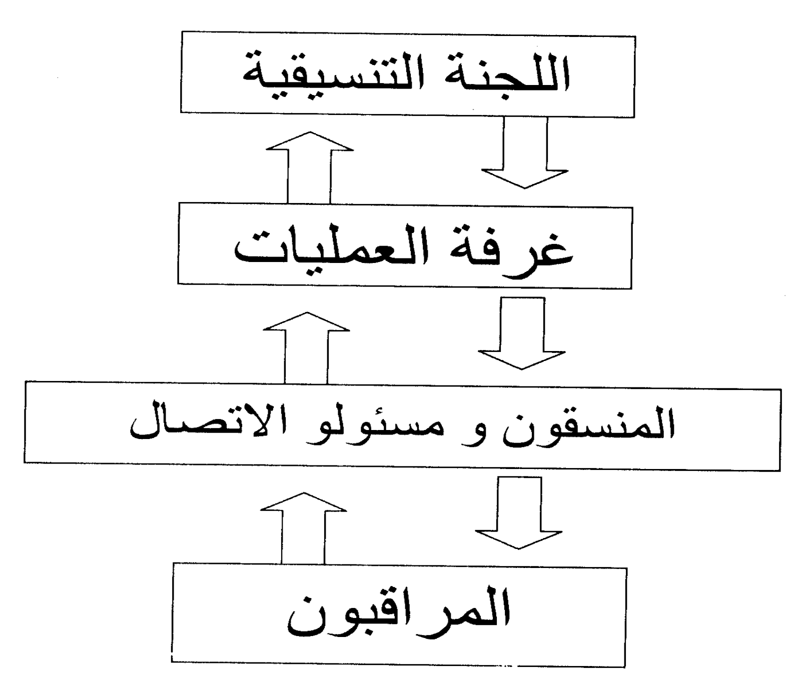
اعتمدت اللجنة المستقلة فى عملها بمختلف مراحله على مخطط محكم يعتمد على أربعة مستويات متتالية تشكل فى مجملها الهيكل التنظيمي للجنة وهى :

١ – **اللجنة التنسيقية:** و تتكون من منسق من كل جمعية مشاركة فى اللجنة وتختص بالتخطيط و متابعة التنفيذ و إصدار القرارات و توقيع التقارير المتعلقة بجميع مناحى وعمليات المراقبة.

٢ـ **غرفة العمليات :** و تختص بمتابعة تنفيذ و نشر تعليمات اللجنة التنسيقية و استقبال و تحليل البيانات و التقارير الواردة من مسئولى الاتصال و تحويلها الى اللجنة التنسيقية لاتخاذ القرارات اللازمة.

٣ – **المنسقون و مسئولوا الاتصال :** حيث يتم تخصيص منسق عن متابعة اعمال المراقبة بإختلاف أنواعها و يكون لديه مساعدين يتولوا الاتصال و المتابعة مع المراقبين.

٤ – **المراقبون :** حيث يقوم كل مراقب بعد تدريبه بتأديه المهام الموكله اليه وملئ استمارات المراقبة الخاصة به وأية تقارير أخرى و يرسها الى مسئول الاتصال التابع له.



أعضاء اللجنة التنسيقية من الجمعيات المشاركة فى اللجنة

م	الاسم	مسئول الاتصال	العنوان	التليفون	الفاكس
١	مركز الكلمة لحقوق الإنسان	أ. ممدوح نخلة	١٠٨ش مصر حلوان الزراعي بدار السلام - القاهرة. ص.ب ١٠٧ المعادي	٠١٠٥١٢٢٨١٠	٥٢٤٥٦٨٩
٢	مركز تنمية الحوار الديمقراطي لحقوق الانسان	أ. محمد نبيه	١٢ش متحف المنيل. الدور ٢. شقة ٢١. القاهرة	٣٦٣٥٥٦٦ . ٠١٠٣٩٦٩٤١١	٣٦٥٦٦٨٨
٣	المركز المصري للحد من البطالة	أ. سيد رجب	٨ ش محمد حطب – السيدة زينب	٠١٠٧٣٨٧٢٢٢	
٤	الجمعية المصرية للتنوير	م / اسحاق حنا	٢ ش أسماء فهمي مصر الجديدة . القاهرة	٤١٩٣٧٠٩- ٠١٢٢٨٢٢٩٧٠	٤١٩٣٧٠٩
٥	جمعية المساعدة القانونية للحقوق الدستورية	أ. محمد شلبي	شارع الجوازات برج الجاد الدور الثالث المنصورة	٠١٠٦٧٥٧٧٢٧ ٠٥٠٢٣٠٤٦٦٥	٠٥٠٢٣٠٤٦٦٥
٦	مركز ابن خلدون للدراسان الانمائية	أ. شريف منصور	١٧ ش ١٢ المقطم – القاهرة	٥٠٨١٠٣٠- ٥٠٨١٦١٧ ٠١٢١٠٧٦١٧٤	٦٦٧٠٩٧٣
٧	الجمعية المصرية للشفافية	د. حسن عيسى	ص ب ٦٧ المقطم	٠١٠١٠١٢٤٨٨	
٨	مركز ماعت للحقوق القانونية والدستورية	أ. أيمن عقيل	أول ش الملك فيصل - برج الأطباء – الجيزة - الدور التاسع – شقه ٩٠٨	٠١٢١٧٠٩٦٠٦ ٥٧٣١٩١٢	٥٧٣١٩١٢
٩	جمعية التنمية الاجتماعية و البيئية بالقليوبية	أ. ابراهيم الحضرى	٠١٢٥٣٥٥٢١٥	٠١٣٢٤٦١٤٣٥	
١٠	جمعية الرواق الجديد	كمال بولس	١٧ ش ١٢ المقطم	٢٣٥١١٧٩	٦٦٧٠٩٧٣

منسقو المحافظات

م	المحافظة	اسم المنسق	التليفون
١	القاهرة	محمد نبيه	٠١٠٣٩٦٦٩٤١١
٢	الجيزة	ايمن عقيل	٠١٢١٧٠٩٦٠٦
٣	القليوبية	ابراهيم الحضرى	٠١٢٥٣٥٥٢١٥
٤	اسكندرية	وفاء المنيسى	٠١٠٥١٣٠٩١٨
٥	مرسي مطروح	ايمن ابراهيم	٠١٠٢٢٩٥٢٥٠
٦	الشرقية	عمرو ثروت	٠١٠٥٦٥٢٤٧١
٧	كفر الشيخ	محمد فوزى	٠١٢١٦٤٠٠١٩
٨	المنوفية	احمد شعبان	٠١٣٢٤٦٦١٥٧
٩	الغربية	مصطفى الشافعي	٠١٣٢٤٧١١٦٣
١٠	الدقهلية	محمد شلبي	٠١٠٦٧٥٧٧٢٧
١١	دمياط	احمد نعيم	٠١٠١٦٣٦٩٧٥
١٢	البحيرة	علاء عبد الغفار	٠١٢٦٤٧٧٣٢١
١٣	الاسماعيلية	احمد سعيد	٠١٠٧٤٣٨٤٩٢
١٤	السويس	احمد فواز	٠٦٢٣٢٢٦٧٤٢
١٥	بور سعيد	محسن العشرى	٠١٢٥٦٧٣٨٤٨
١٦	شمال سيناء	حاتم عبد الهادى	٠١٠٧٤٤١٦٣٦
١٧	المنيا	عبد الحميد قطب	٠١٠٢٩٢٩٥١٧
١٨	الفيوم وبنى سويف	رامى عبد المجيد	٠١٢٤١٤٠١٩٦
١٩	اسيوط	محمود عبد القادر	٠١٢٤٩٣٤٥١٧
٢٠	قناو الاقصر	احمد فتحى ايهاب سعد	٠١٠١١٥٧٢٢٨ ٠١٢٧٦٩٣٦٥٩
٢١	سوهاج	يوسف عبد اللطيف	٠٨٦٢٣٣٢٥٢٧٦
٢٢	اسوان	علية طلحة	٠١٢١٥٥٨٦٨٢

قواعد العمل

اتفقت المنظمات المشاركة فى اللجنة على قواعد عامة تحكم سلوك مراقبى الانتخابات والعاملين باللجنة وهى :

١- **الحيادية والتجرد** :حيث يتعين على كل المراقبين ان يمتنعوا عن التصرف او التحدث او الكتابة بصورة متحيزة لصالح أى مرشح او حزب او جماعة او منظمة او هيئة .

٢- **عدم اعاقة سير العملية الانتخابية** : حيث يتعين على كل المراقبين أن لا يتدخلوا لإعاقة عمل السلطات او الأطراف الأخرى المشاركة فى العملية الانتخابية او التأثير على الناخبين بأية طريقة كانت .

٣- **الالتزام بالقوانين والاجراءات التى تنظم العملية الانتخابية** : حيث يتعين على جميع المراقبين دراسة ومعرفة القوانين والاجراءات المنظمة للعملية الانتخابية واحترامها والتقيد بها بدقة خلال تنفيذ عملهم .

٤- **المحافظة على علاقة بناءة مع السلطات الانتخابية والأحزاب السياسية** : حيث يتعين على المراقبين بناء علاقة مبنية على الاحترام المتبادل مع كافة السلطات الانتخابية والأحزاب

والمرشحين المختلفة .كما يمتنع المراقبين عن تلقى أية مقابل مادى أو معنوي من هذه الأطراف .

٥- **التعاون فى مراقبة الانتخابات** : حيث يتعين على جميع المنظمات والأفراد المشاركة التعاون والتفاعل المنظم فى مجال تبادل المعلومات والخبرات مع بعضها البعض ومع المهتمين بعملية مراقبة الانتخابات من المنظمات والهيئات القضائية الأخرى .

٦-**تقديم تقارير حيادية دقيقة موضوعية وشفافة** : حيث يتعين على كل المراقبين تقديم تقارير تحتوى على معلومات كاملة حول ما يلاحظونه من أحداث بطريقة موضوعية وحيادية تتضمن الحدث وتوقيت و مكان حدوثه وأسماء الأشخاص المشاركين فيه.

وبناء على هذه القواعد فقبل اعتماد اى من المراقبين للعمل ويحصل على كارنيه العضوية فى اللجنة لابد أن يتعهد كتابة باحترام هذه القواعد فى عمله عن طريق ملئ استمارة تعهد المراقبين بالحيادية.

والتزاما بهذه القواعد أيضا حاولت اللجنة بكل الطرق الممكنة الاتصال باللجنة العليا للانتخابات الرئاسية والوزارات المعنية بالعملية الانتخابية و بالمجلس القومي لحقوق الانسان من اجل التعاون فى مجال توفير المعلومات و الترخيص الرسمي للمراقبين بالعمل . كما كان للجنة المستقلة السبق فى مخاطبة جميع التحالفات الأخرى التى أعلنت نيتها فى مراقبة الانتخابات العامة المصرية و عرض التعاون و التنسيق المشترك ، مما أثمر عن لقاء تنسيقي موسع حضرته التحالفات الأخرى و تم فيه الاتفاق على رفع قضية مشتركة ضد اللجنة الرئاسية لاجبارها على السماح لمراقبي المجتمع المدنى بدخول اللجان الانتخابية.

وتبعا لهذه القواعد أيضا فلم يتم إعتماد أى من المراقبين فى العمل الا بعد حصوله على التدريب اللازم له كى يؤدي عمله بكفاءة و احترافية . و لذلك فقد قامت اللجنة بعمل كتيبات توجيهية للمراقبين بمختلف أنواعهم شملت معلومات عن اللجنة و عن العملية الانتخابية و الدور المطلوب من كل منهم و الاستمارات التى سيقوم بملأها و كيفية الاتصال باللجنة خلال العمل للإبلاغ عن التقارير والأحداث التى يسجلها المراقبون. كما نظمت اللجنة بالتعاون مع المعهد الديمقراطي الدولى أكثر من مائة وأربعة جلسة تدريب مختلفة لهؤلاء المراقبين شملت:

١- سبع جلسات تدريب لمائة و ثلاثين مراقبا قاموا بمراقبة الاستفتاء. (٢٢-٢٤ مايو)
٢- جلسة تدريب واحدة لثلاثة مراقبين لمراقبة عملية تسجيل المرشحين (٢٨ يوليو)
٣- ثلاث جلسات تدريب لعدد ١٥٠ مراقب لمراقبة الدعاية الانتخابية (٢-٣-٤ أغسطس)
٤- جلسة تدريب واحدة لتسعة مراقبين لمراقبة وسائل الاعلام (١٢ أغسطس).
٥- جلستان تدريب لتدريب ٦٠ مدرب على تدريب مراقبي اليوم الانتخابي (١٨ أغسطس- ٢٢ أغسطس)

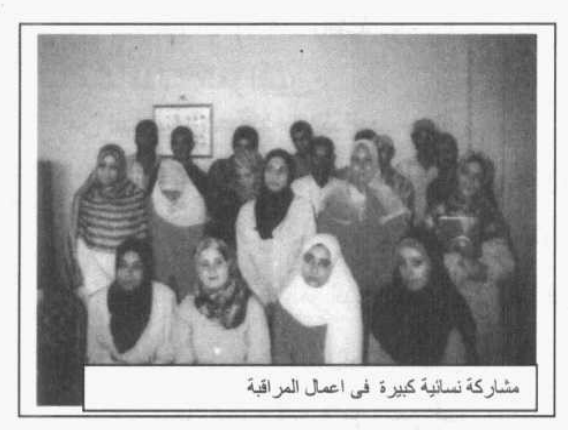
٦- تسعون جلسة تدريب لتدريب ٢٢٠٠ مراقب لمراقبة أعمال اليـوم الانتخـابي (٢٢ أغسطس - ٤ سبتمبر).

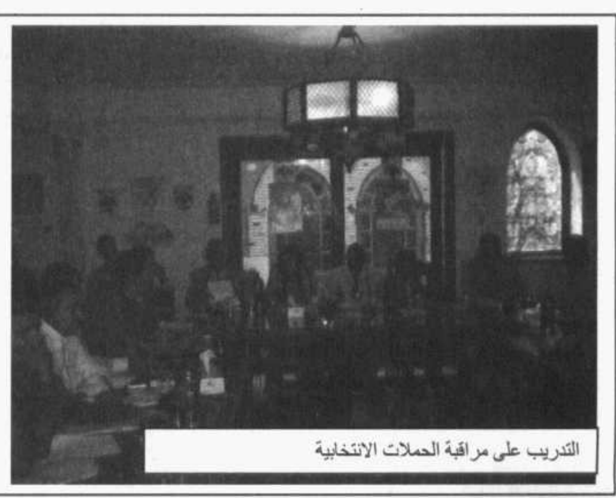
صور من جلسات التدريب


أحد جلسات تدريب مراقبي اليوم الانتخابي بالقليوبية


تدريب المدربين على يد خبير أجنبي متخصص


أحد جلسات تدريب مراقبي اليوم الانتخابي بالقاهرة


مشاركة نسائية كبيرة فى اعمال المراقبة


التدريب على مراقبة الحملات الانتخابية


احد جلسات التدريب فى محافظة الفيوم

مراحل العمل

أولا : مراقبة الاستفتاء على تعديلات المادة ٧٦ من الدستور

بدأت اللجنة عملها فور انتهاء الاجتماع التأسيسي فى ٢٠٠٥/٥/٢٢ فى توفير و تدريب أعداد المراقبين اللازمين لمراقبة الاستفتاء. فاستطاعت تدريب ١٣١ مراقب قاموا فى الخامس والعشرين من مايو بمراقبة أعمال التصويت حول تعديلات المادة ٧٦ من الدستور المصري بما يسمح باجراء انتخابات رئاسية تعددية بين أكثر من مرشح لأول مرة فى التاريخ المصري. وصبيحة يوم الأربعاء ٢٥ مايو انتشر أفراد المراقبة التابعين للجنة حاملين كارنيهات اللجنة واستمارات المراقبة فى مختلف نواحي الجمهورية المصرية فقاموا بتغطية ٢٣٦ لجنة من ضمن ٣٢٩ لجنة رئيسية و٥٤٢٢٩ فرعية. ورغم النسبة الضئيلة للتغطية وقتها إلا أن التغطية شملت ٢٦% من دوائر الجمهورية (٥٨ دائرة من ٢٢٢ دائرة) و ٩٢% من المحافظات (٢٤ محافظة من ٢٦ محافظة).

مشاهدات المراقبين:

من الناحية الاجرائية والتنظيمية :

- كانت أغلب مراكز الاقتراع معروفة وسهل الوصول اليها.
- سجل بعض المراقبين شكاوى المواطنين من عدم ادراج اسمائهم بالكشوف الانتخابية
- سجل معظم المراقبين نقصا ملحوظا فى تجهيزات المقار الانتخابية لتوفيز مكان مناسب يسمح بسرية الاقتراع .
- سجل نسبة كبيرة من المراقبين تأخرا واضحا فى حضور مندوبي اللجان وتعليق قوائم الناخبين استمر عدة ساعات فى الصباح الباكر .
- سجل نسبة كبيرة من المراقبين عدم وجود قضاة داخل اللجان ، حتى فى بعض اللجان الرئيسية.
- وضح عدم معرفة مندوبي اللجان بقوانين واجراءات التصويت وعدم وجود تنسيق مركزي بين اللجان من اختلاف استجابات المسئولين حول أعمال اللجنة.
- لم يتم منع أى من المقترعين المسجلين من التصويت فيما سجلت استجابات مختلفة فى حالة تصويت غير المسجلين باللجان فى لجان أخرى كوافدين، وكان معظم الدوائر التى امتنعت عن استقبال الوافدين تحت رقابة القضاة.
- سجل نسبة كبيرة من المراقبين تخلى مندوبي اللجان عن التحقق من شخصية المقترعين عن طريق البطاقة الانتخابية او الشخصية والاكتفاء فى سبيل ذلك بأية

كارنيه او اشتراك تابع لأى جهة حكومية او غير حكومية وأحيانا بكشوف الأسماء فى حالة مواكب "الموظفين العموميين" او "اعضاء الحزب الوطني" .

- سجل بعض المراقبين حدوث عمليات واسعة من التصويت المتكرر بسبب السماح بتصويت الوافدين من خارج الدوائر فى أكثر من دائرة (غالبا فى الدوائر القريبة من المصالح الحكومية) فيما صوت بعض الافراد التابعين للجنة وبعض الأحزاب الأخرى أكثر من مرة فى بعض الدوائر لاثبات امكانية تكرار التصويت فى ظل السماح بتصويت من خارج الدائرة.
- سجل المراقبون تواجدا ملحوظا لممثلي الحزب الوطنى والمجالس المحلية داخل اللجان وقيامهم بتوجية الناخبين والتأثير علي اختياراتهم.

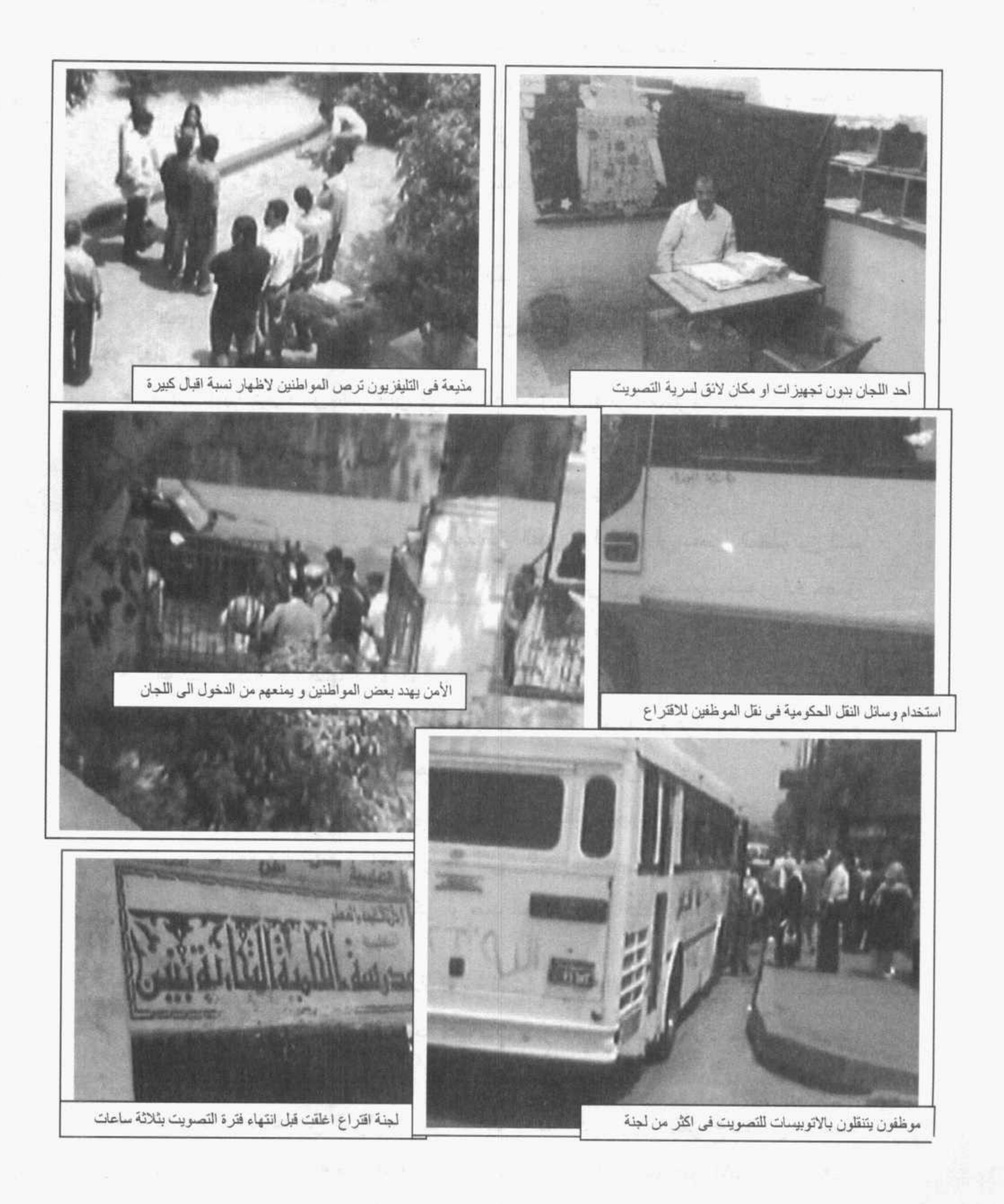
الجو العام :

- سجل نسبة كبيرة من المراقبين فى منطقة الجيزة والقاهرة مشاركة بعض المؤسسات الحكومية ورجال الأعمال فى حث المواطنبن معنويا وماديا من أجل المشاركة فى الاستفتاء حيث حضروا للتصويت بحافلات خاصة وبمقابل مادي.
- سجل نسبة كبيرة من المراقبين فى المناطق الفقيرة والريفية أن بعض المصوتين لم تكن لديه معرفة سابقة حول الهدف من الاستفتاء، حتى أن معظمهم تصور انه حضر لاختيار الرئيس حسني مبارك.
- أعربت اللجنة عن قلقها ازاء حوادث استخدام العنف و الاعتقال والتهديد ضد من حاول اثناء المواطنين عن التصويت من أحزاب المعارضة ، وهو ما يتنافى مع المواثيق الدولية التى تؤكد على حرية الاختيار والتعبير عن الرأى.
- كان ملاحظات مراقبي اللجنة فى محافظات الدلتا أكثر ايجابية ، حيث لم تسجل جمعية المساعدة القانونية للحقوق الدستورية والتى راقبت منطقة المنصورة حدوث تجاوزات فى عملية التصويت ضد المصوتين او ضد المراقبين او اعتقال معارضين للاستفتاء.

المشاركة :

- لم تستطع اللجنة استخلاص النسبة العامة للمشاركة فى الاستفتاء بسبب امتناع معظم مسئولى الانتخابات عن اعطاء أية معلومات للمراقبين حولها، وطرد معظم مراقبي اللجنة من البقاء داخل اللجان قبل انتهاء فترة الاقتراع .
- سجل نسبة ضئيلة من المراقبين ممن استطاع البقاء فى لجان الاقتراع حتى موعد الاغلاق نسبة مشاركة ضعيفة فى اللجان التى حضروها ، كما عبر أغلب المراقبين عن عدم مطابقة النسب المعلنة للمشاركة لتقديراتهم، وهو ما عبرت عنه هيئات محلية ودولية أخرى.

. صور من بعض انتهاكات الاستفتاء



أحد اللجان بدون تجهيزات او مكان لائق لسرية التصويت

مذيعة فى التليفزيون ترص المواطنين لاظهار نسبة اقبال كبيرة

استخدام وسائل النقل الحكومية فى نقل الموظفين للاقتراع

الأمن يهدد بعض المواطنين و يمنعهم من الدخول الى اللجان

موظفون يتنقلون بالاتوبيسات للتصويت فى اكثر من لجنة

لجنة اقتراع اغلقت قبل انتهاء فترة التصويت بثلاثة ساعات

ثانيا : تقييم قوانين الاصلاح السياسي الجديدة

استجابة لمطالب الاصلاح السياسي و ردود الفعل القوية التى تلت ما شاب عملية الاستفتاء من تزوير ، خصوصا بعد ان أصدر نادى القضاة تقرير مفصلا أيد فيه جميع ما توصلت اليه اللجنة المستقلة، فقد صادق مجلس الشعب المصرى فى السادس عشر من يونيو ٢٠٠٤ على قانون انتخاب رئيس الجمهورية الجديد، وفى اليوم ذاته صادق الرئيس المصري محمد حسني مبارك على أربعة مشاريع قوانين جديدة تختص بتنظيم الحياة السياسية والعملية الانتخابية فى مصر وهي : قانون مباشرة الحقوق السياسية ، قانون الأحزاب، قانون مجلس الشعب ، قانون مجلس الشورى .

وفى الثامن عشر من يوليو ٢٠٠٥ أصدرت اللجنة بيانا صحفيا بخصوص القوانين الانتخابية الجديدة أعلنت من خلاله ادانتها لتجاهل مطلبها برفع العمل بقانون الطوارئ أثناء الانتخابات واعتماد القوانين الجديدة شروط الترشيح لرئاسة الجمهورية بنفس الصورة المجحفة فى حق المستقلين ، حيث تطلب الشروط حصول المرشح على توقيعات ٢٥٠ عضو منتخب فى المجالس التشريعية والمحلية، وهو ما يعتبر شرطا تعجيزيا فى ظل سيطرة الحزب الوطني الحاكم على معظم مقاعد البرلمان والمجالس المحلية ، فى نفس الوقت التى أتاحت التعديلات لأعضاء الهيئات العليا للأحزاب حق الترشح لرئاسة الجمهورية بدون هذا الشرط وهو ما يخالف الدستور المصري مخالفة صريحة في مواده التى تسعى للمساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات ، كما أنه يحرم قطاعات سياسية غير حزبية من حق الترشيح للرئاسة .

و لفتت اللجنة الأنظار فى هذا الاطار الى أن الحياة الحزبية المصرية مقيدة بمجموعة كبيرة من القيود التي يتركز أهمها فى لجنة شئون الأحزاب التى تمتلك وحدها حق السماح بتكوين الأحزاب فى اطار مجموعة من الشروط المبهمة والعتيقة والمجحفة ، وأهمها ان يأتى الحزب بجديد يضاف الى الحياة السياسية و لا يكون الحزب مبنيا على أساس ديني او طائفى وان لا يتعارض الحزب مع مقومات الدولة والدستور و ان يلتزم بالمكاسب الاشتراكية والمادة الثانية من الدستور التى تنص على ان مبادئ الشريعة الاسلامية مصدر أساسي من مصادر التشريع ؟!! وأن لا تتعارض مع مبادئ ثورة يوليو وثورة التصحيح ؟!! (لاحظ هنا التناقض بين ضرورة احترام مادة مبادئ الشريعة الاسلامية واشتراط عدم تأسيس الحزب على أساس ديني). وهذه الشروط المجحفة كانت سببا فى ان تنشأ معظم الأحزاب الحالية (١٥ من ضمن ١٩) بأحكام قضائية .والغريب ان التعديلات الجديدة على قانون لجنة الأحزاب لم تقوم بإضافة أية تسهيلات جديدة فى الشروط المطلوبة لتأسيس الحزب ، بل قامت بتغليظها ، فرفعت عدد المؤسسين المطلوب ، وقامت باعطاء صلاحيات أكبر للجنة الأحزاب فى رفض تكوين أحزاب

جديدة ونزع حق التقاضي لنقض قرارات اللجنة وتوسيع دائرة سلطاتها فى مراقبة شئون الأحزاب الداخلية وأنشطتها ومصادر تمويلها ؟ .!!

ويأتى تعديل قانون الانتخاب لرئيس الجمهورية ، فى اللحظة الأخيرة، ليمنع مزدوجي الجنسية ليزيد من مفارقات التعديلات الجديدة. فعلى حين ملأت الحكومة المصرية و القائمين عليها الاعلام المصري والدولى ضجيجا احتفالا بفوز العالم المصري أحمد زويل بجائزة نوبل وكيف انبرت جميع الأقلام الصحفية والتصريحات الحكومية للدفاع عن وطنية الرجل ومصريته الخالصة – بغض النظر عن جنسيته الأمريكية المكتسبة– حتى أن الرئيس مبارك منحه أعلى الأوسمة الوطنية (وسام النيل) ، إلا أن تسرب بعض الأخبار عن نيته للترشيح للرئاسة المصرية كان كفيلا بأن تنقلب الصورة رأسا على عقب و يصبح ازدواج الجنسية تهمة تنال من وطنية أى مصرى ؟ .!

وأعطت مشاريع القوانين المطروحة سلطات واسعة للجنتى الانتخابات المقترحة لادارة العملية الانتخابية (الرئاسية و التشريعية) ويضمن لهما الكثير من الاستقلال فى الادارة المالية ومجموعة من السلطات التنظيمية الواسعة ويعطى قرارات اللجنة الرئاسية حصانة غير مسبوقة على قراراتها تتعارض مع الفقه الدستورى الذى ينص على انه لا سلطة بدون رقابة . ولكن تشكيل هذين اللجنتين قد خضع بشكل كامل – على الأقل واقعيا– للنظام الحاكم . فجاءا عملية تسميتهم وتعيينهم بصورة مبهمة و متسرعة و أصرت القوانين على ان يتولى رئاسة اللجنة الانتخابات التشريعية وزير العدل المصري ويكون ثلاث من أعضائها من أعضاء المجلس الأعلى للقضاء ويضاف الى هؤلاء الأربعة ممثلا من وزير الداخلية المصرية والمعلوم ان وزير العدل وأعضاء المجلس الأعلى للقضاء يتم تعيينهم من قبل السلطة التنفيذية، وهو ما يأتي خلافا لمطالب نادى القضاة و المعارضة المصرية المشروعة التى أصرت على الاستعانة بقضاة محكمة النقض المنتخبين وهو ما يعني ان نصف أعضاء اللجنة مختارين مباشرة من قبل النظام . واذا أخذنا فى الاعتبار أن بقية الستة أعضاء يتم اختيارهم من قبل مجلس الشعب والشورى الذى يسيطر الحزب الوطني الديمقراطي على معظم مقاعده فإن صلاحيات اللجنة الواسعة تصبح سلاحا ذو حدين ، حيث يمكن استخدام هذه الصلاحيات لصالح النظام .

وعلى حين استجابت مشاريع القوانين لبعض مطالب تحديث الأدوات والاجراءات المستخدمة فى الانتخابات لتطابق المعايير الدولية ، والذى تمثل فى تطبيق نظام الحبر لمنع تكرار التصويت ، فإن هناك العديد من المطالب الأخرى التى تم تجاهلها مثل : مراجعة القوائم الانتخابية واستبدال الصناديق الخشبية بالشفافة ، وتوضيح اجراءات التصويت والفرز وتدريب توعية المواطنين بأهداف العملية الانتخابية... الخ .

كما تجاهلت مشاريع القوانين الجديدة الحديث حول المطالب الداخليـــة والخارجيـــة بالســـماح للجمعيات الأهلية المحلية بالمراقبة على الانتخابات أوالسماح لغيرها مـــن الهيئـــات الدوليـــة بالرقابة الدولية، وهو ما يساعد ويكمل اشراف القضاء على العملية الانتخابية منذ بدايتها الـــى نهايتها ، بما يشمله ذلك من مراقبة التسجيل والتصويت والفرز. وعلى العكس من ذلـــك فقـــد امتلئت مشاريع القوانين بمجموعة من العقوبات التى جاءت بصورة غامضة ومبهمة فى حـــق من "يعوق سير العملية الانتخابية" او "يؤثر على سير الاجراءات" بصورة تنبأ باستغلال هـــذه النصوص فى حق من يحاول القيام بمراقبة الانتخابات.

ثالثا: مراقبة عملية تسجيل المرشحين للإنتخابات الرئاسية

قامت اللجنة المصرية المستقلة بتدريب و تأهيل مجموعة من المراقبين للقيام بمتابعة أعمال و اجراءات أعمال تسجيل المرشحين و استطلاع آراءهم حولها فى اطار مراقبتها الشاملة للعملية الانتخابية فى مصر و تنفيذا لما صدر عن الاجتماع التنسيقى الثالث الذى عقدته اللجنة بتاريخ ٢٠٠٥/٧/١٨ و التى أكدت فيه على ضرورة مراقبة جميع مراحل العملية الانتخابية بدأ من عملية تسجيل المرشحين و مرورا بفترة الحملات الانتخابية ووسائل الاعلام و انتهاءاً بمراقبة أعمال يوم الانتخابات نفسه .

بدأ مراقبوا اللجنة عملهم بمحاولة فتح قنوات اتصال مع أعضاء اللجنة العليا لادارة الانتخابات الرئاسية من خلال البريد و من خلال الاتصال الشخصي باللجنة . وعلى الرغم من ترحيب اللجنة المصرية المستقلة بتكوين اللجنة و تقدمها بيد التعاون معها إلا أن اللجنة العليا الرئاسية امتنعت عن استقبال الخطابات البريدية المرسلة اليها من قبل اللجنة و رفضت السماح لمراقبيها بالدخول الى مقرها بمصر الجديدة. وهى بادرة سيئة أثرت على مستقبل العلاقة بين اللجنة ومنظمات المجتمع المدني التى أعلنت مراقبتها للانتخابات بشكل خاص و على مدى شفافية ومصداقية وحيادية عمل اللجنة الرئاسية والعملية الانتخابية بأسرها بشكل عام.

تبعا لذلك فقد اقتصرت افادات اللجنة على المعلومات التى توصلت اليها من خلال اللائحة التنظيمية التى اصدرتها اللجنة بناء على قانون الانتخابات الرئاسية و الحوارات التى قامت بها اللجنة مع المرشحين. بالاضافة الى المعلومات المتوفرة فى وسائل الاعلام حول عملية التسجيل.

أولا : معلومات أولية :

١- بدأت عملية تسجيل طلبات الترشيح فى تمام الساعة الثامنة صباح الجمعة ٢٠٠٥/٧/٢٩ وانتهت مساء الخميس ٢٠٠٥/٨/٤.

٢- تجاوز عدد من سحب أوراق الترشيح المائة مواطن .

٣- عدد من تقدم بطلبات للترشيح حتى انتهاء فترة التسجيل ٤٠ مواطنا ، كان منهم عشرة مستقلين و ثلاثون حزبيا . وقد بدأ فحص نظر طلبات الترشيح فور انتهاء فترة التسجيل .

٤- رفضت اللجنة الرئاسية قبول طلبات ترشيح ٣٠ مواطنا ٢٠ منهم من الأحزاب و ١٠ مستقلين.

٥- تقدم ٣٦ مواطنا بطعون و شكاوى الى اللجنة الرئاسية كان ١٧ منهم من المستقلين و ١٩ من الأحزاب. وقد فحصت اللجنة الطعون و الشكاوى المقدمة و قررت رفضها

جميعا لاعتبارات مختلفة عبرت عنها اللجنة فى جلسة جمعتها بمقدمى الشكاوى و الطعون .

٦- كان عدد المراقبين المخصصين لمراقبة عملية التسجيل ثلاثة مراقبين.

٧- كان عدد المرشحين الذين أجابوا عن استمارة تقييم عملية التسجيل ٨ مرشحين كان ٣ منهم مستقلين و خمسة حزبيين ، ثلاثة منهم قبل اعلان القائمة المبدئية وهم :-

- د/ وفيق مصطفى الشيخ - مستقل - بتاريخ : ٢٠٠٥/٨/٣
- عبد الرحمن حسن عبد الرحمن حسين - مستقل - بتاريخ : ٢٠٠٥/٨/٣
- د/ ايمن نور- مرشح و رئيس حزب الغد - بتاريخ : ٢٠٠٣/٨/٧

وخمسة بعد اعلان القائمة المبدئية وهم :-

- د / اسامة شلتوت - مرشح و رئيس حزب التكافل - بتاريخ : ٢٠٠٥/٨/٨
- د / فوزى غزال - مرشح و رئيس حزب مصر ٢٠٠٠ - بتاريخ : ٢٠٠٥/٨/٩
- د/ الحسينى ريحان - مرشح عن حزب العمل المجمد - بتاريخ : ٢٠٠٥/٨/١٠
- اشرف عبد الله محمد - مرشح عن حزب العمل المجمد- بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٣
- د/ مدحت خفاجي - مستقل - بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١٤

ثانيا : صورة عامة:

- تميزت عملية تسجيل المرشحين بشكل عام بالالتزام بالقانون ، حيث قامت اللجنة بالتنفيذ الحرفى لقانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ حول تنظيم الانتخابات الرئاسية .
- التزمت اللجنة الرئاسية بالمواعيد التى أعلنتها مسبقا لسير عملية التسجيل.
- التزمت اللجنة بقدر معقول من الشفافية فى التعامل مع وسائل الاعلام والمرشحين حيث أجابت اللجنة عن جميع أسئلة المرشحين ووسائل الاعلام بصفة دورية .
- لم تقدم اللجنة معلومات كافية فى القائمة النهائية عن المرشحين و سيرتهم الذاتية. واكتفت بالرمز الانتخابي و صفته الحزبية فقط.

ثالثا : افادات المراقبين :

<u>١) حول اللجنة العليا لادارة العملية الانتخابية :</u>

١- كان اختيار مقر اللجنة غير موفقا ، حيث تم اختيار طابق واحد فى عمارة سكنية تتبع ملكيته للدولة وتحديدا الى مجلس الوزراء و المفترض ان يكون المبني محايدا بعيدا عن سيطرة الجهات التنفيذية بالكامل.

٢- تواردت الينا شكاوى عديدة من عدم دقة و تنظيم مقر اللجنة .

٣- كان التواجد الأمنى كثيفا داخل و خارج مقر اللجنة مما سبب جوا من الترهيب لبعض المرشحين.

٤- وردت الى اللجنة شكاوى عديدة من عدم الاستقبال الجيد للمرشح .و عدم وجود كارت تعريف (بادج) للتعريف بالعاملين وأفراد اللجنة وعدم تعريف شخص العامل او عضو اللجنة لنفسه ولطبيعة عمله .

٥- لم تتوافر كتيبات او أدلة توجيهية مكتوبة توضح طريقة التسجيل والاوراق المطلوبة من المرشحين وتم الاكتفاء فى سبيل ذلك بالتوجيه الشفهى.

٦- منع بعض المرشحين من اصطحاب مساعدين داخل مقر اللجنة.

٢) مؤشرات كمية لافادات المرشحين الذين قامت اللجنة باستجوابهم:

- سجل خمسة من المرشحين الثمانية اعتراضهم على بعض اجراءات التسجيل.
- سجل ثلاثة من المرشحين الثمانية المرشحين حدوث انتهاكات ضدهم.
- سجل مرشح واحد تعرضه لضغوط و تهديدات أثناء عملية التسجيل.
- اقترح ستة من المرشحين الثمانية مجموعة من الآراء من أجل تحسين عملية تسجيل المرشحين فى المستقبل.

٣) الانتهاكات التي عبر عنها المرشحون :

اشتكى المرشحون المستقلون الثلاثة من عدم تحقيق العدالة الكاملة فى الفرص لهم، حيث طالبت لائحة العمل من المستقلين المتقدمين للترشيح جمع ٢٥٠ توقيعا من الأعضاء المنتخبين من المجالس المحلية والبرلمانية من أربع عشر محافظة . وهو الشرط الذى لم يطلب من المتقدمين الحزبيين ، وهو ما يخل بمبدأ تساوى المواطنين أمام القانون الذى ينص عليه الدستور المصري . وقد أثبتت التجربة الواقعية التى قام بها المستقلون العشرة فى محاولة جمع هذه التوقيعات صحة المخاوف التى عبرت عنها اللجنة المصرية المستقلة أثناء مناقشة قانون الانتخابات من أن يصبح هذا الشرط شرطا تعجيزيا امام قدرة المواطنين على الترشح. فبالاضافة الى المبالغة فى أرقام التوقيعات المطلوبة وضيق الوقت المطلوب منهم لجمع التوقيعات فقد شكى د. مدحت خفاجي المرشح المستقل من عدم تعاون موظفى الشهر العقارى معه فى تسجيل بعض التوقيعات التى تمكن من جمعها من المجالس البلدية تحت زعم وجود تعليمات "شفوية" تمنعهم من ذلك.

كما اشتكى لنا السيد أيمن نور مرشح حزب الغد من انحياز اللجنة ضده. حيث أقر اسبقية تواجده قبل فتح باب الترشيح بساعتين على الأقل و اتهم اللجنة بعدم اعتماد مرجعية عادلة فى قرارها بترتيب أسماء المرشحين و توزيع الرموز عليهم سواء بمبدأ الأسبقية فى الحضور الى مقرها أو مبدأ الترتيب الهجائى. وقد تحققت اللجنة من الشكوى فوجدت الآتى :

* بحسب شهادة السيد ممدوح مرعى حول الحادثة فى جريـدة الأهـرام ١٢ أغسـطس ٢٠٠٥ ص ١٠ أنه "سأل الأمانة العامة حول من ينتظر من المرشحين فأجابوه ان مندوب المرشح محمد حسني مبارك قد حضر قبل فتح باب الترشيح بخمسة دقائق ، ولـم تـذكر "الأمانة العامة" له تواجد مرشحين آخرين ، منهم د. أيمن نور و آخرين و لـم يكلـف رئيس اللجنة نفسه عناء السؤال عن هذه المعلومة الا بعد ان قام باستقبال مندوب السـيد محمد حسني مبارك و انهاء اجراءات تسجيله ، فقام بسؤال الأمانـة عـن المرشـحين "الآخرين" فأجابوه بوجود الدكتور أيمن نور و آخرين و ان أيمن نور قـد حضـرا قبـل هؤلاء فاستقبله بعد ذلك.

* وبتحليل الافادة السابقة و المعلومات الأخرى التى استطاعت اللجنـة جمعهـا يتضـح الآتى:

- ان اللجنة لم تقم بإدراج المرشحين فى دفتر خاص بحسب أسبقية حضورهم الى مقرها فى انتهاك واضح لأبسط قواعد العمل.
- أن رئيس اللجنة لم يلتزم الحيادية فى السؤال عن جميع المرشحين مرة واحـدة و لـم يتكلف عناء التحقق من اسبقية تواجدهم الا بعد انهاء اجراءات تسجيل منـدوب الحـزب الوطني. و بذلك فقد أبدى معاملة "خاصة" لمرشح الحزب الـوطني تختلـف عـن بقيـة المرشحين.
- ان التليفزيون المصري الحكومي قد صرّح صباح يوم الجمعـة ٢٠٠٥/٧/٢٩ ان أول المتقدمين حضورا الى مقر اللجنة للتسجيل هو د. أيمن نور و قد أيده فـى ذلـك معظـم الحضور من الصحفيين الموجودين فى مقر اللجنة.
- كان يمكن للجنة تفاديا للنزاع حول رمز الهلال ان تستبعد الرمز نهائيا و تعطي كـلا المرشحين المتنازعين الرمز الاحتياطي الذى اختاره كلا منهما.
- من هنا و بناء على ما سبق تجد اللجنة المستقلة نفسها امام حالة واضحة من التحيـز غير المبرر من قبل اللجنة فى اسناد رمز الهلال الى مرشح الحزب الوطني وفى ترتيب أسماء المرشحين بالصورة التى ظهرت بها القائمة النهائية.

اشتكى السيد أيمن نور مرشح حزب الغد من استقبال اللجنة طعونا مقدمه ضده قبل بدأ موعد تقديم الطعون و استنكر عدم تصريح اللجنة بجميع الطعون التى وصلتها لوسـائل الاعـلام، وخاصة من كانت في حق الرئيس مبارك. وبالتحقق من الشكوى فقد تحصلت اللجنة علـى نص الطعون التى قدمت ضد الرئيس محمد حسني مبارك و تأكدت من عدم حيادية وسـائل الاعلام الحكومية فى الاعلان عنها ، حيث عرض التلفزيون المصرى فى نشرات الاخبار و شريط الاخبار المقروء وجود ثلاثة طعون ضد ترشيح د. أيمن نور و لكن لم يقم بالتنويه عن

الطعون المقدمة ضد الرئيس مبارك ، فيما لم تتمكن اللجنة من التحقق من تاريخ تقديم الطعون قبل ميعادها.

اشتكى السيد أيمن نور من عدم رد اللجنة على الدعاوى و الشكاوى المقدمة اليها من طرفه. و قد حصلت اللجنة على نسخ من هذه الطعون و الشكاوى.

اشتكى السيد اشرف عبد الله محمد المرشح عن حزب العمل من استبعاده من الانتخابات بحجة وقف انشطة الحزب و بالتحقق من الشكوى فقد حصلت اللجنة على صور الخطابات و الاخطارات التى تقدم بها المدعى الى لجنة الأحزاب و اللجنة الرئاسية و تبين لنا ان لجنة الأحزاب امتنعت عن الفصل فى قضايا النزاع على رئاسة الحزب و لم تغير قرارها بتجميد أنشطة الحزب والذى أصدرته فى ٢٠٠٠/٧/٢٤ وهو ما أحال القضية الى اللجنة الرئاسية برمتها و لكن اللجنة امتنعت عن فحص الموضوع وفضلت استبعاد جميع مرشحي الأحزاب المتنازع على رئاستها تحت زعم "عدم استطاعتها التأكد من تعبيرها عن ارادة أعضاء هذه الأحزاب" وهو ما تكرر مع مرشحى حزب الأحرار.

رابعا : مراقبة فترة الحملات الانتخابية

فى اطار مراقبتها لجميع مراحل العملية الانتخابية فى الانتخابات الرئاسية قامت اللجنة المصرية المستقلة بتدريب و تأهيل مجموعة من المراقبين للقيام بمراقبة الدعاية الانتخابية للمرشحين أثناء فترة الحملات الانتخابية لتقييم مدى التزام المرشحين و الحكومة بالقانون الانتخابي الذى أكد على تحقيق فرص متكافئة للمرشحين فى الوصول الى الموارد الحكومية و التعبير عن برامجهم سواء من خلال الاجتماعات المحددة والعامة، والحوارت، ونشر وتوزيع مواد الدعاية الانتخابية، ووضع الملصقات واللافتات، وغيرها من الأنشطة. وبالاضافة الى ذلك فقد قام المراقبون باجراء حوارات مع المرشحين ومندوبيهم و عمل تقرير اسبوعى شامل يرصد الجو العام للحملات الانتخابية فى مناطقهم .

كما قامت اللجنة بتدريب و تأهيل مجموعة من المراقبين للقيام بمراقبة وسائل الاعلام أثناء فترة الحملات الانتخابية لتقييم مدى التزامها بالقانون و عدالتها فى تغطية الحملات الانتخابية لمختلف المرشحين.

مراقبة أنشطة الدعاية الانتخابية

أولا : معلومات أولية :

١ - عدد مراقبي الدعاية الانتخابية : تابع الحملات الانتخابية ١٢٠ مراقب قاموا بتتبع المؤتمرات الانتخابية التى أقامها المرشحون فى أكثر من ١٢ مدينة كبرى على مستوى الجمهورية .

٢- فترة الرصد : فترة الحملات الذى حددها القانون وهى من ١٧ اغسطس و حتى ٤ سبتمبر.

٣- قام المراقبون بتغطية ٥٠ مؤتمر انتخابي فى سبع محافظات وهى :

١. القاهرة
٢. الاسكندرية
٣. الشرقية
٤. اسيوط
٥. المنيا
٦. بني سويف
٧. الدقهلية

والمؤتمرات الخاصة بالمرشحين التاليين:

١. محمد حسنى مبارك
٢. ايمن نور
٣. نعمان جمعة
٤. وحيد الأقصري
٥. ممدوح قناوي
٦. احمد الصباحي
٧. رفعت العجرودي
٨. ابراهيم ترك

٤-المعايير التي تم على اساسها تدريب المراقبين:

اعتمدت اللجنة فى عملها على قانون الانتخابات الرئاسية بالاضافة الى المعايير التى اصدرتها اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية حول قواعد الدعاية الانتخابية و غيرها من المعايير الدولية التى تسعى الى تقييم ما اذا وفرت للعملية الانتخابية أثناء فترة الحملات الانتخابية "ظروفا متكافئة" و فرصا"حقيقية وهادفة" للناخبين من اجل التعبير عن ارداتهم الحرة. و المقصود بتعبير "الظروف المتكافئة" العملية التى يتم من خلالها توفير معاملة متساوية وفرصا عادلة لجميع المرشحين. ويمكن تقييم ذلك من خلال بعض المعايير، أهمها :

١- الى اى مدى يتم توفير وصول متساوي للموارد و الامكانات (على سبيل المثال التمويل و الموارد المادية و وسائل الاعلام و التغطية الاعلامية ... الخ).
٢- الى أى مدى يتم الالتزام بنصوص القانون الانتخابي والتطبيق العملى له.

والمقصود بتعبير "الفرص الحقيقية الهادفة" هو معيار يتم به تقييم مكونات أخرى فى فترة الحملات الانتخابية ، وتشمل:

١- مدى حرية و قدرة المرشحين على نقل أفكارهم الى الناخبين.
٢- مدى فهم الناخبين للعملية الانتخابية (على سبيل المثال ، كيفية تسجيل الناخبين ، أماكن التصويت ، كيفية اجراء عملية التصويت نفسها ...الخ).
٣- مدى الحرية التى ينتظر ان يتمتع بها الناخبون في الاختيار و التعبير عن آرائهم بغض النظر عن رغبات الآخرين و حقهم فى التصويت بسرية تامة فى صندوق الانتخابات.

ثانيا : صورة عامة:

- كان الجو العام محايدا الى حد ما فى السماح للمرشحين المختلفين للوصول الى الجماهير بصورة مباشرة و غير مباشرة.
- حاولت الحكومة منع تدخل موظفيها او مؤسساتها فى الدعاية للمرشحين الى حد كبير ولكن هذا لم يمنع تطوع الموظفين و المسئولين الحكوميين والشخصيات العامة و الدينية من التحيز بصورة و اضحة لصالح مرشح الحزب الوطني و استخدام الموارد الحكومية فيها.
- تدل التقديرات الأولية الى حدوث تجاوزفى الحد الاقصى المنصوص عليه فى القانون لمصروفات الدعاية الانتخابية لبعض المرشحين و قد بدا ذلك واضحا فى حجم الدعاية المباشرة و غير المباشرة فى وسائل الاعلام و فى اللافتات الضخمة.
- تم تسجيل مجموعة من الانتهاكات ضد بعض مرشحي المعارضة فيما لم يسجل اى منها ضد مرشح الحزب الحاكم .

ثالثا : الانتهاكات التى عبر عنها المراقبين :

- رصدت بعض التحرشات الخاصة بأعضاء الحزب الوطني تجاه بعض المنافسين الآخرين.
- رصدت مجموعة كبيرة من اللافتات التى علقت على الأماكن الحكومية والغير مرخص التعليق بها.
- شاركت الإدارات الحكومية في العديد من المناطق بالدعاية لصالح مرشح الحزب الوطني.
- تم توزيع هدايا عينية فى صورة تشيرتات عليها صورة الرئيس على المواطنين.
- قام العديد من المرشحين بتجاهل نص القانون بعدم الوعد بمقابل عيني او مادى و وعدوا المواطنين بوظائف حكومية .
- لوحظ تكرار المشادات والهتافات العدائية ضد كافة المرشحين أثناء المؤتمرات الانتخابية فى حين لم يسجل اى نوع من هذا الانتهاك ضد مرشح الحزب الوطنى.
- لوحظ اشتراك بعض أعضاء المجالس الشعب والشورى والمحليات في الدعاية لمرشح الحزب الوطني كما تم استغلال المعاهد والهيئات الدينية والشركات والإدارات الحكومية في الدعاية .
- تم تهديد بعض المواطنين بتطبيق اجراءات قانونية ضدهم من الباعة والتجار الذين شاركوا فى حملات الدعاية لمرشحي المعارضة لو لم يدعموا حملة الحزب الوطني .
- تدخلت السلطات الأمنية أكثر من مرة لنقل مواعيد و أماكن المؤتمرات الانتخابية لمرشحي المعارضة .
- لوحظ زيادة كبيرة فى الانفاق على الدعاية الانتخابية من بعض الشخصيات الاعتبارية "لشركات التجارية " و رجال الاعمال بصورة مبالغ فيها .
- استخدمت السيارات الحكومية وأيضا عربات شركات السياحة وبعض سيارات النقل العام ، علاوة على بعض ميكروباصات الأهالي فى نقل المواطنين و الدعاية للمرشحين أثناء الحملات .
- لوحظ تأخر وزارة الداخلية فى التصريح لمرشحى المعارضة باستخدام المطبوعات أثناء حملاتهم الانتخابية مما أعاق بدأ الحملة الدعائية لبعض المرشحين .

- لوحظ بعض أحداث تمزيق و ازالة لبعض لافتات المرشحين المعارضين فى بعض المناطق.

مراقبة وسائل الاعلام

أولا : معلومات أولية :

١ - عدد مراقبي الاعلام : تسعة مراقبين .

٢- فترة الرصد : فترة الحملات الذى حددها القانون وهى من ١٧ اغسطس و حتى ٥ سبتمبر.

٣-المعايير التى تم على اساسها تدريب المراقبين:

اعتمدت اللجنة فى عملها على قانون الانتخابات الرئاسية الذى نص فى مادته الثامنة على " تطبيق المساواة بين المرشحين في استخدام وسائل الإعلام المسموعة والمرئية المملوكة للدولة لأغراض الدعاية الانتخابية " بالاضافة الى المعايير التى اصدرتها اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية حول قواعد العمل فى وسائل الاعلام الحكومية و غيرها من المعايير الدولية المطبقة فى التغطية الاعلامية للمرشحين ، وهي :

معايير كمية : وتعتمد على حساب نسبة وجود التغطية و مجموع أزمانها او مساحتها اوتكرارها وترتيب المرشحين فيها.

معايير نوعية : وتعتمد على تقدير نوع التغطية من حيث الايجابية والسلبية عن طريق مجموعة من المحددات الموضوعية التى يجرى التعبير عنها بصورة رقمية بتقييم عددى يتراوح بين (١-٥) وحيث يمثل ٥ تغطية ايجابية جدا ، و ٤ تغطية ايجابية ، و ٣ تغطية محايدة ، و ٢ تغطية سلبية و ١ تغطية سلبية جدا.

ثانيا : جرى حساب وتقدير المعايير الكمية و الكيفية و التعبير عنها فى صورة احصاءات نسبية تعبر عن مدى حيادية التناول الاعلامي و عدالته لكل مرشح فى صورة رسم بياني يوضح النسب و الحصص التى خصصت لكل مرشح و نوعية التغطية التى حصل عليها .

٤ - وسائل الاعلام التى تم رصدها :

- الصحف هى : الاخبار - الاهرام - المساء- نهضة مصر- المصرى اليوم.
- القنوات التليفزيونية : القناة الأولى - القناة الثانية - قناة الأخبار -قناة دريم ٢.
- هذا وقد تم تحديد وسائل الاعلام التى سيجري رصدها بناء على ثلاثة معايير:

جدوى التغطية : ومن هذا المعيار فقد رأينا كلجنة أولوية مراقبة وسائل الاعلام المملوكة للدولة نظرا لالتزامها القانوني بتحقيق العدالة فى التغطية . ثم وسائل الاعلام الخاصة نظرا

لالتزامها الاخلاقي فى هذا الاطار اما وسائل الاعلام الحزبية فقد فضلنا عدم تناولها بالرصد نظرا لطبيعتها التى تفرض عليها التحيز والمساندة لأحد المرشحين بالفعل.

نسبة المشاهدة او المتابعة: حيث قمنا باستطلاع آراء بعض المتابعين و الاعلاميين حول اهم الوسائل الاعلامية تأثيرا فى رغبات المشاهدين و اكثرها قدرة على متابعة الانتخابات الرئاسية .وبناء على ذلك فقد تم استبعاد الاذاعة المسموعة "الراديو" نظرا لتأثيره المحدود.

ثانيا : صورة عامة:

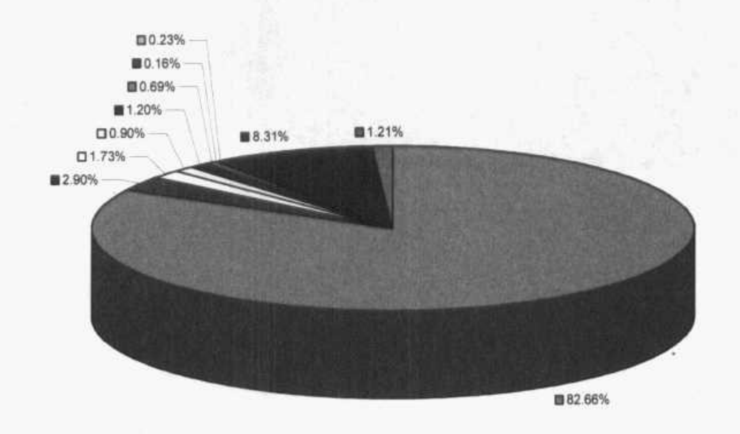
- تميزت التغطية الاعلامية لوسائل الاعلام المستقلة و الخاصة بمسئولية أكبر فى التغطية بحيادية أكبر من وسائل الاعلام المملوكة للدولة سواء من الناحية الكمية او من الناحية الكيفية. تميزت التغطية التليفزيونية الحكومية بقدر اكبر من الحيادية من الصحف الحكومية من الناحية الكمية. فيما كان التقييم الكيفي سيئا فى الناحيتين.
- تميزت جريدتي نهضة مصر و المصرى اليوم على سبيل الخصوص بحرفية و حيادية و اضحة فى التغطية الاعلامية مقارنة بغيرها من وسائل الاعلام سواء المقروءة او المرئية.

ثالثا : افادات المراقبة

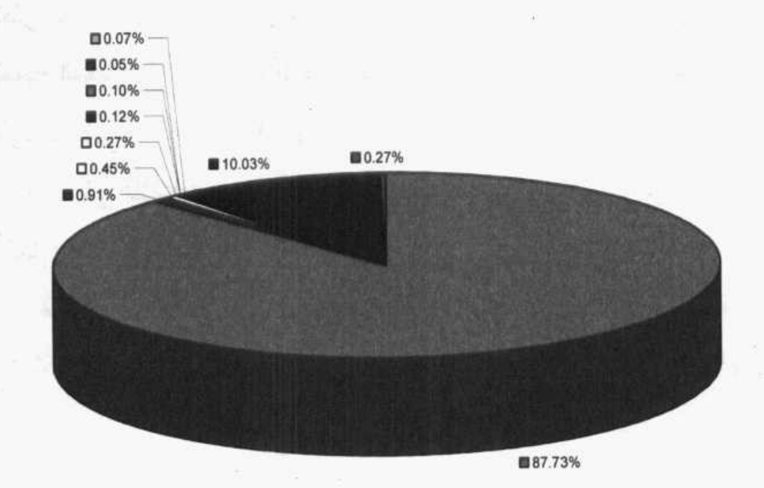
١) الصحف الحكومية :

و لنأخذ مثال لجريدة الأهرام كجريدة حكومية واسعة الانتشار:

تغطية الصفحة الأولى

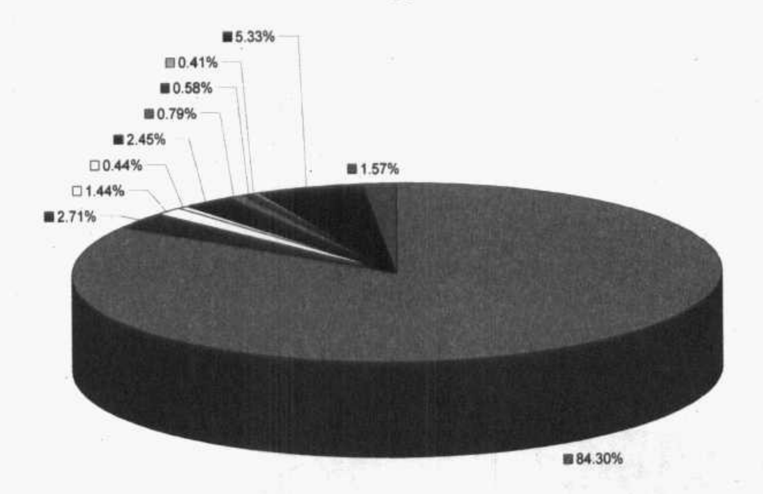


تغطية الصحفات الداخلية



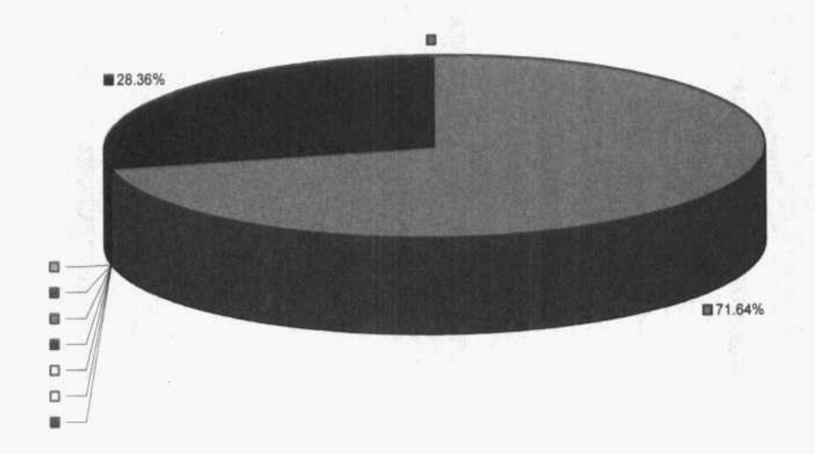


تغطية الصور



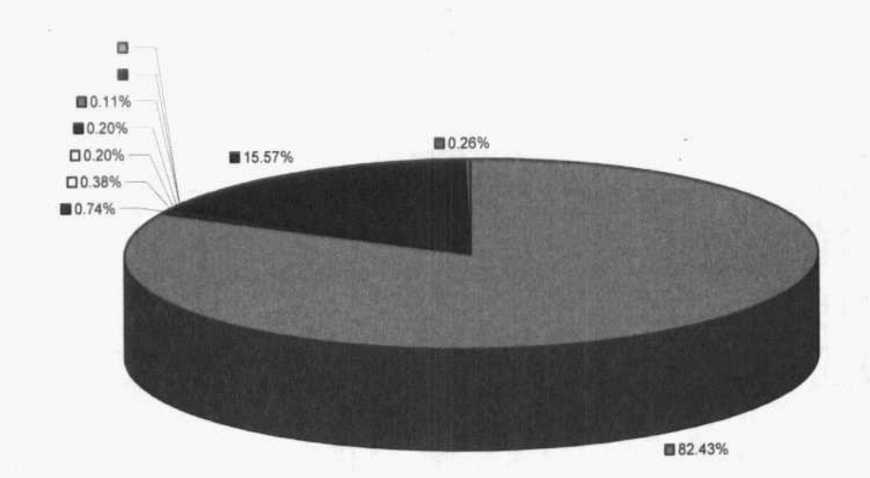


تغطية الاعلانات



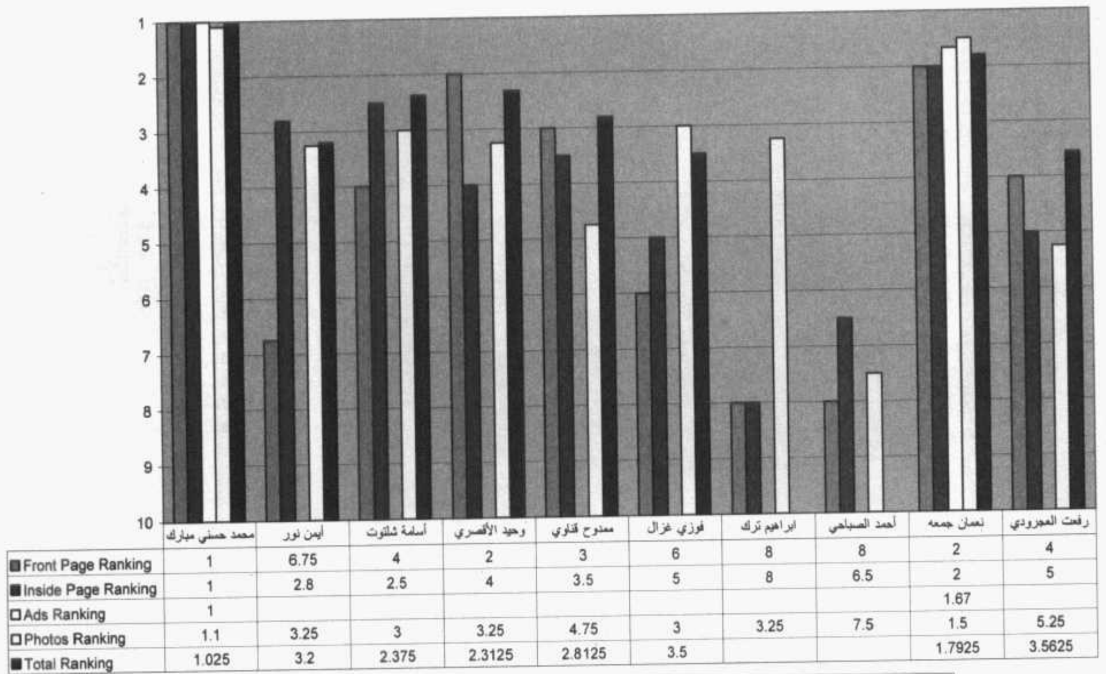


التغطية الكلية





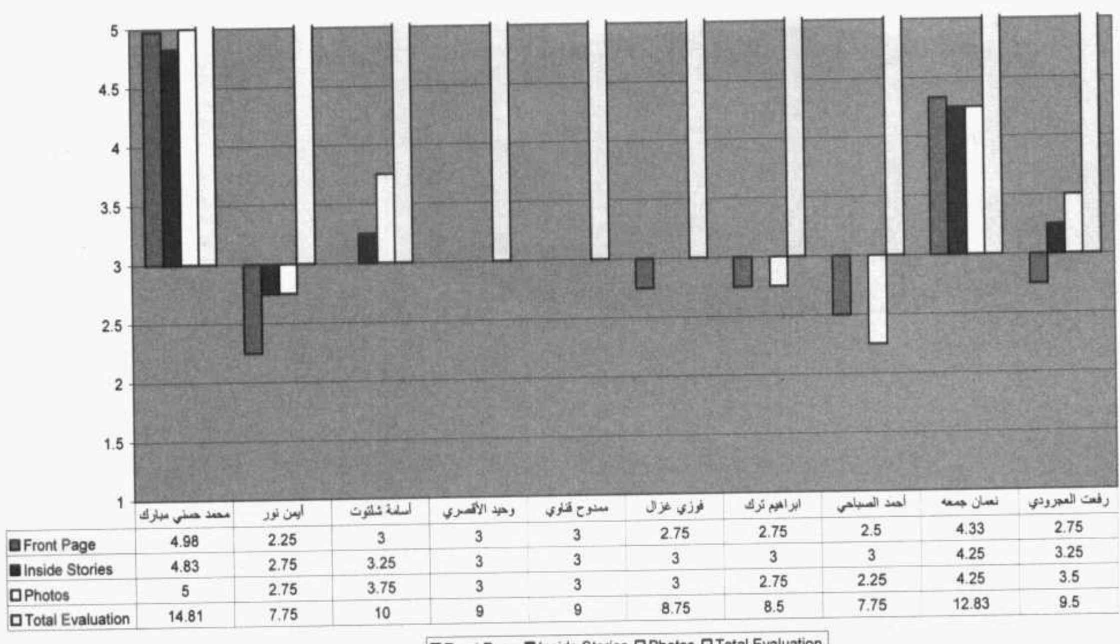
ترتيب التغطية (١-١٠)



	محمد حسني مبارك	أيمن نور	أسامة شلتوت	وحيد الأقصري	ممدوح قناوي	فوزي غزال	ابراهيم ترك	أحمد الصباحي	نعمان جمعه	رفعت المحجوب
Front Page Ranking	1	6.75	4	2	3	6	8	8	2	4
Inside Page Ranking	1	2.8	2.5	4	3.5	5	8	6.5	2	5
Ads Ranking	1								1.67	
Photos Ranking	1.1	3.25	3	3.25	4.75	3	3.25	7.5	1.5	5.25
Total Ranking	1.025	3.2	2.375	2.3125	2.8125	3.5			1.7925	3.5625

التقييم النوعى من ناحية السلبية و الايجابية (١-٥)

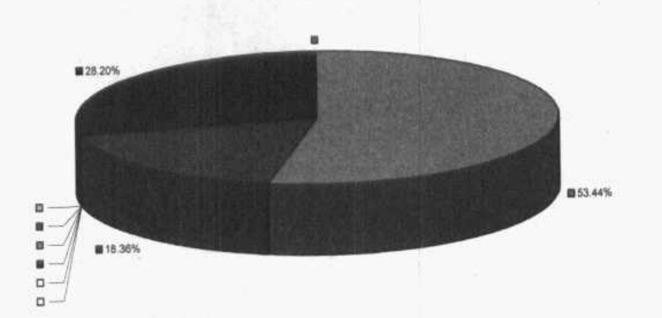
Evaluation



	محمد حسني مبارك	أيمن نور	أسامة شلتوت	وحيد الأقصري	ممدوح قناوي	فوزي غزال	ابراهيم ترك	أحمد الصباحي	نعمان جمعه	رفعت المحجوب
Front Page	4.98	2.25	3	3	3	2.75	2.75	2.5	4.33	2.75
Inside Stories	4.83	2.75	3.25	3	3	3	3	3	4.25	3.25
Photos	5	2.75	3.75	3	3	3	2.75	2.25	4.25	3.5
Total Evaluation	14.81	7.75	10	9	9	8.75	8.5	7.75	12.83	9.5

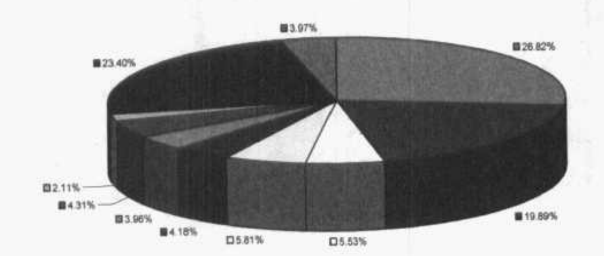
٢) الصحف المستقلة :
ولنأخذ مثالا من صحيفة نهضة مصر المستقلة :

تغطية الصفحة الأولى



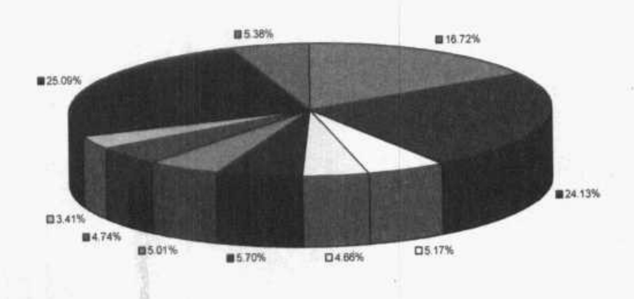


تغطية الصفحات الداخلية



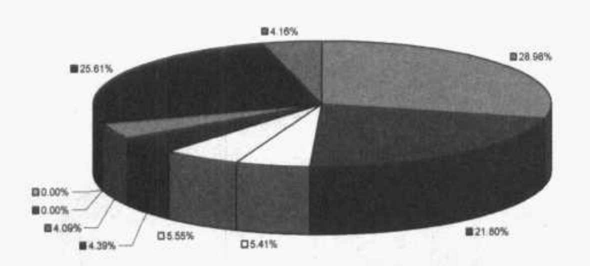


تغطية الصور

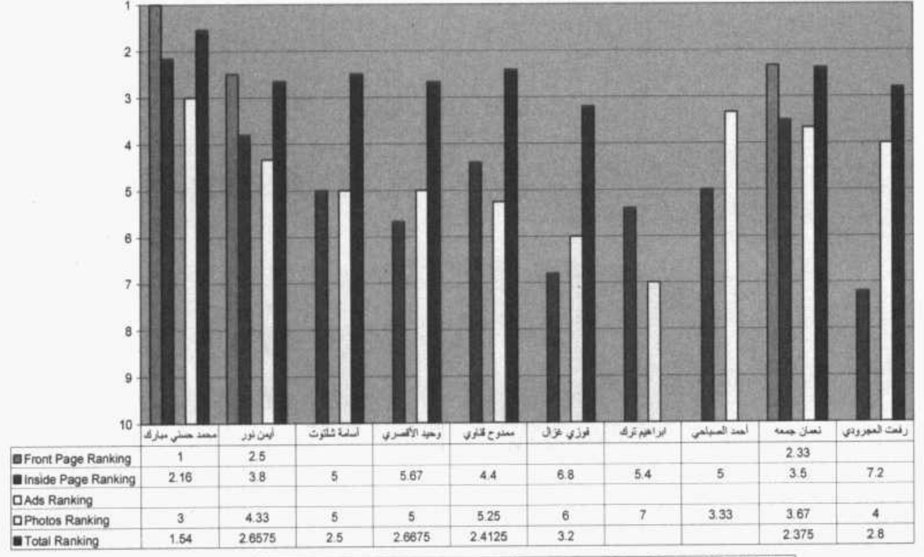




التغطية الكلية

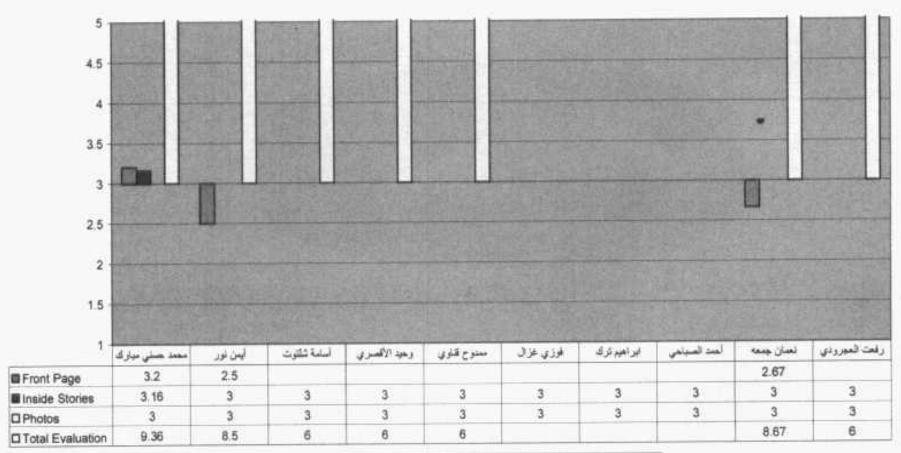


ترتيب التغطية



	محمد حسني مبارك	أيمن نور	أسامة شلتوت	وحيد الأقصري	ممدوح قناوي	فوزي غزال	ابراهيم ترك	أحمد الصباحي	نعمان جمعه	رفعت العجرودي
Front Page Ranking	1	2.5							2.33	
Inside Page Ranking	2.16	3.8	5	5.67	4.4	6.8	5.4	5	3.5	7.2
Ads Ranking										
Photos Ranking	3	4.33	5	5	5.25	6	7	3.33	3.67	4
Total Ranking	1.54	2.6575	2.5	2.6675	2.4125	3.2			2.375	2.8

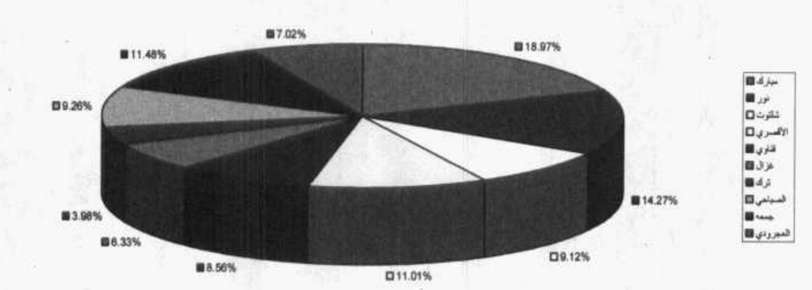
التقييم من جهة السلبية و الايجابية



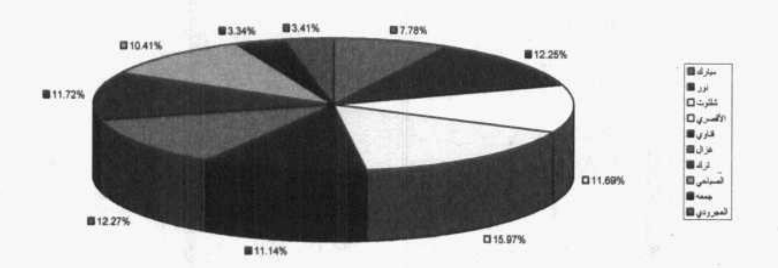
	محمد حسني مبارك	أيمن نور	أسامة شلتوت	وحيد الأقصري	ممدوح قناوي	فوزي غزال	ابراهيم ترك	أحمد الصباحي	نعمان جمعه	رفعت العجرودي
Front Page	3.2	2.5							2.67	
Inside Stories	3.16	3	3	3	3	3	3	3	3	3
Photos	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
Total Evaluation	9.36	8.5	6	6	6				8.67	6

٣) المحطات التليفزيونية الحكومية :
ولنأخذ مثالا بالقناة الأولى المصرية :

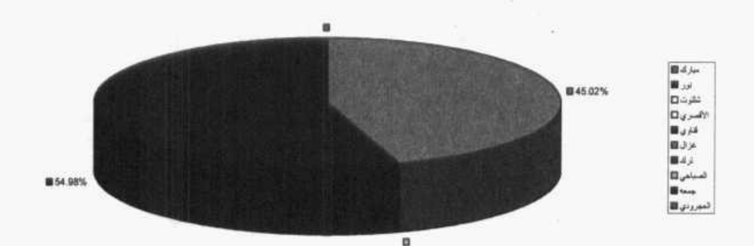
التغطية فى نشرات الأخبار



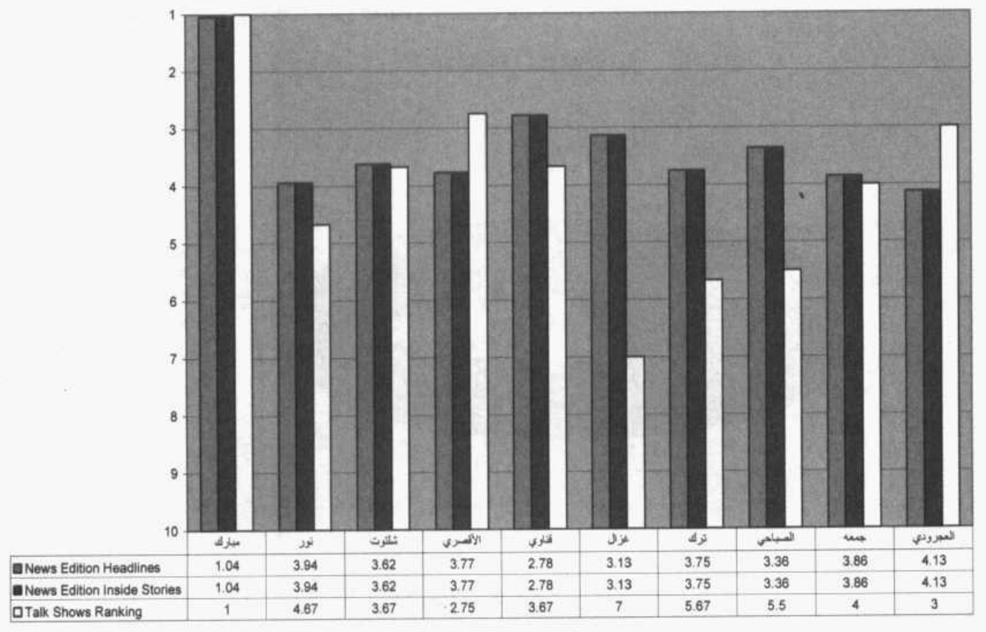
التغطية فى البرامج الحوارية



الاعلانات

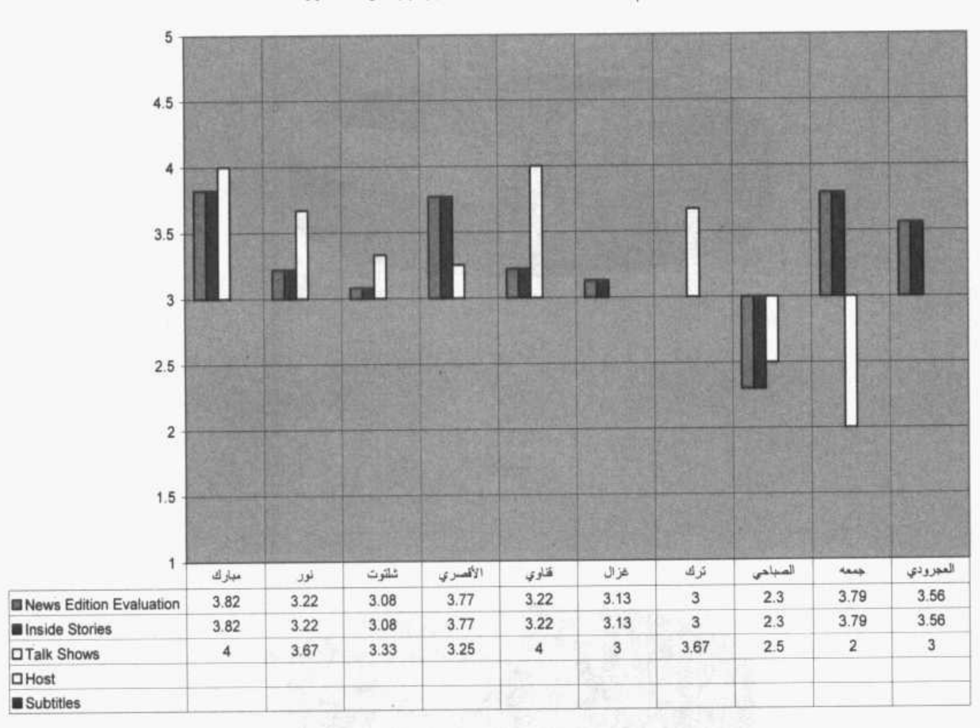


ترتيب التغطية



	مبارك	نور	شلتوت	الأقصري	قناوي	غزال	ترك	الصباحي	جمعه	العجرودي
News Edition Headlines	1.04	3.94	3.62	3.77	2.78	3.13	3.75	3.36	3.86	4.13
News Edition Inside Stories	1.04	3.94	3.62	3.77	2.78	3.13	3.75	3.36	3.86	4.13
Talk Shows Ranking	1	4.67	3.67	2.75	3.67	7	5.67	5.5	4	3

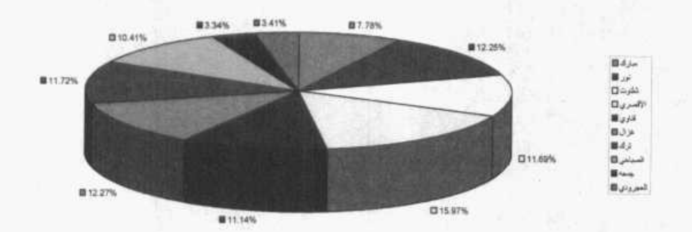
تقييم التغطية من ناحية الايجابية و السلبية



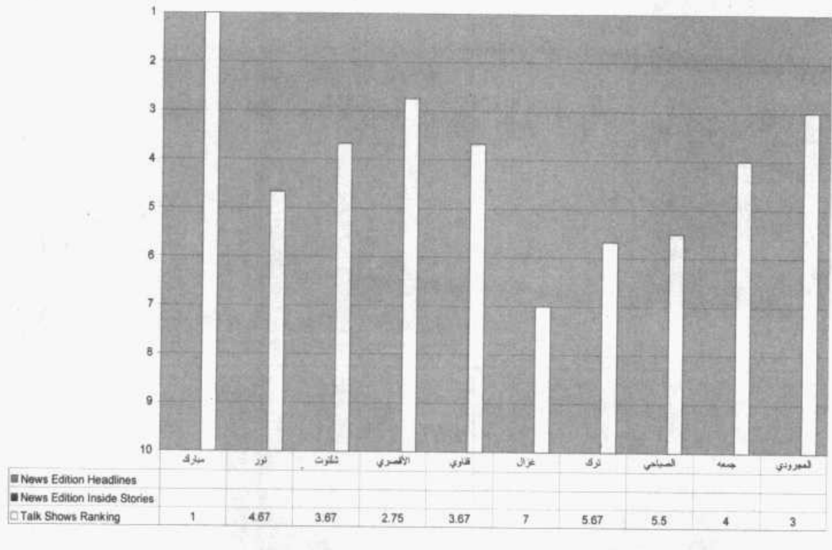
	مبارك	نور	شلتوت	الأقصري	قناوي	غزال	ترك	الصباحي	جمعه	العجرودي
News Edition Evaluation	3.82	3.22	3.08	3.77	3.22	3.13	3	2.3	3.79	3.56
Inside Stories	3.82	3.22	3.08	3.77	3.22	3.13	3	2.3	3.79	3.56
Talk Shows	4	3.67	3.33	3.25	4	3	3.67	2.5	2	3
Host										
Subtitles										

٤) المحطات التليفزيونية الخاصة : ولنأخذ مثالا قناة دريم (لم تحو نشرات أخبار)

تغطية البرامج الحوارية

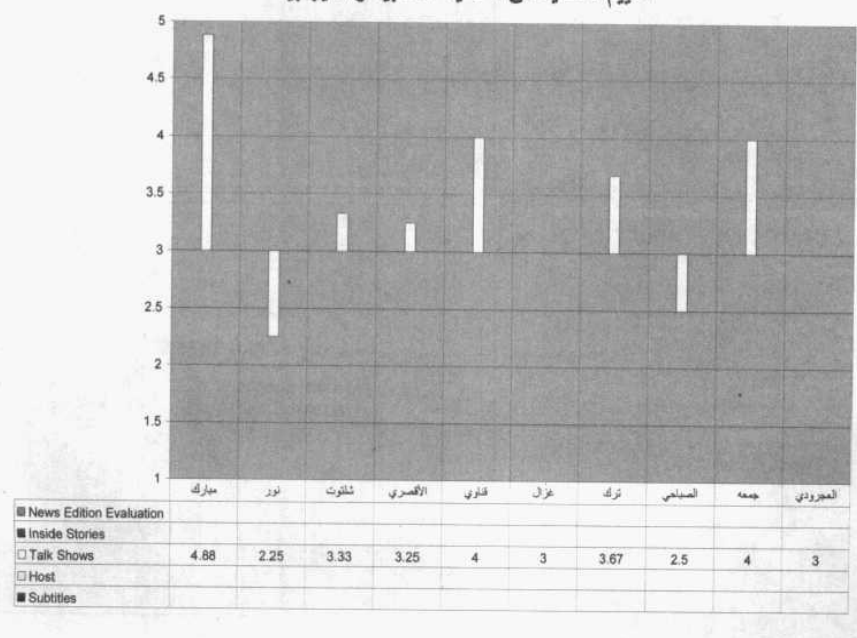


ترتيب التغطية



	مبارك	نور	شلتوت	الأقصري	قناوي	غزال	ترك	الصباحي	جمعه	المجرودي
News Edition Headlines										
News Edition Inside Stories										
Talk Shows Ranking	1	4.67	3.67	2.75	3.67	7	5.67	5.5	4	3

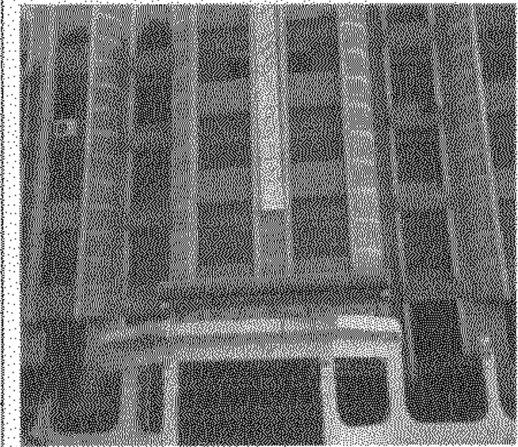
تقييم التغطية من الناحية السلبية و الايجابية



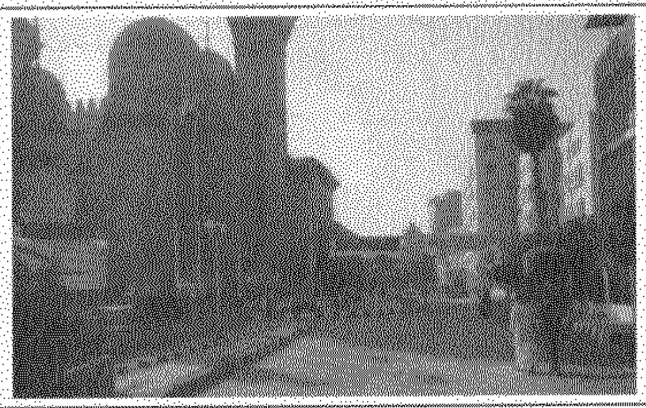
	مبارك	نور	شلتوت	الأقصري	قناوي	غزال	ترك	الصباحي	جمعه	المجرودي
News Edition Evaluation										
Inside Stories										
Talk Shows	4.88	2.25	3.33	3.25	4	3	3.67	2.5	4	3
Host										
Subtitles										

صور من بعض انتهاكات الدعاية الانتخابية

(لافتات دعائية معلقة على مصالح حكومية و مدارس و مساجد بصورة مخالفة للقانون)







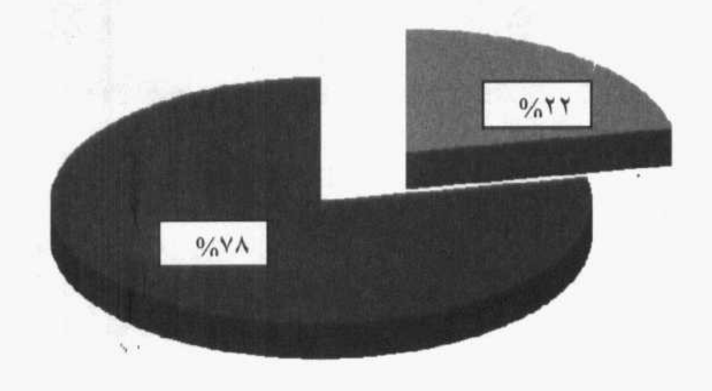
رابعا : مراقبة أعمال اليوم الانتخابي (٦ـ٩ سبتمبر)

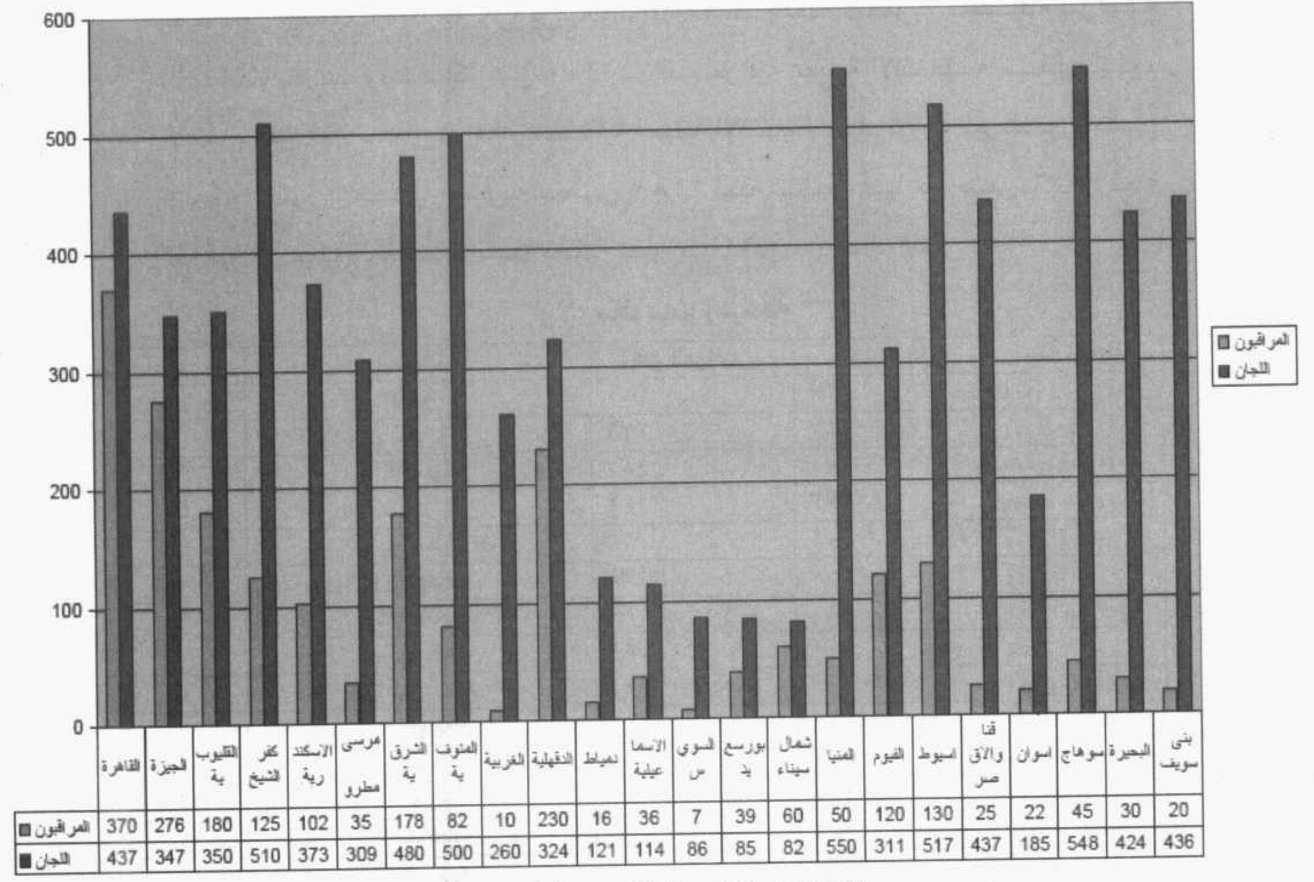
تحت شعار انتخابات مصرية حرة نزيهة وعادلة ، قامت اللجنة المصرية المستقلة لمراقبة الانتخابات بتدريب واعداد اكثر من ٢٢٠٠ مراقب لمراقبة العملية الانتخابية خلال اليوم الانتخابي من اجل ضمان نزاهة و مصداقية العملية الانتخابية . وقد توزع المراقبون على أربعة و عشرون محافظة مصرية مغطيين ٢١٨٨ لجنة انتخابية فيها من ضمن ٩٨٥٦ لجنة انتخابية فى جميع المحافظات بنسبة تغطية تجاوزت ٢٢% من أعداد اللجان .

أولا: معلومات رئيسية

م	المحافظة	عدد المراقبين	عدد اللجان	نسبة التغطية
١	القاهرة	٣٧٠	٤٣٧	٨٤,٦٦٨١٩٢٢٢٪
٢	الجيزة	٢٧٦	٣٤٧	٧٩,٥٣٨٩٠٤٩٪
٣	القليوبية	١٨٠	٣٥٠	٥١,٤٢٨٥٧١٤٣٪
٤	اسكندرية	١٠٢	٣٧٣	٢٤,٥٠٩٨٠٣٩٢٪
٥	مرسي مطروح	٣٥	٣٠٩	٢٧,٣٤٥٨٤٤٥٪
٦	الشرقية	١٧٨	٤٨٠	١١,٣٢٦٨٦٠٨٤٪
٧	كفر الشيخ	١٢٥	٥١٠	٣٧,٠٨٣٣٣٣٣٪
٨	المنوفية	٨٢	٥٠٠	١٦,٤٪
٩	الغربية	١٠	٢٦٠	٣,٨٤٦١٥٣٨٤٦٪
١٠	الدقهلية	٢٣٠	٣٢٤	٧٠,٩٨٧٦٥٤٣٢٪
١١	دمياط	١٦	١٢١	١٣,٢٢٣١٤٠٥٪
١٢	البحيرة	٣٠	٤٢٤	٣١,٥٧٨٩٤٧٣٧٪
١٣	الاسماعيلية	٣٦	١١٤	١٥,٥٥٥٥٥٥٥٦٪
١٤	السويس	٧	٤٥	٤٥,٨٨٢٣٥٢٩٤٪
١٥	بور سعيد	٣٩	٨٥	٧٣,١٧٠٧٣١٧١٪
١٦	شمال سيناء	٦٠	٨٢	٩,٠٩٠٩٠٩٠٩١٪
١٧	المنيا	٥٠	٥٥٠	٣٨,٥٨٥٢٠٩٪
١٨	الفيوم وبنى سويف	١٤٠	٧٤٦	٢٥,١٤٥٠٦٧٧٪
١٩	اسيوط	٢٥	٤٣٧	٥,٧٢٠٨٢٣٧٩٩٪
٢٠	قناو الاقصر	٢٢	١٨٥	١١,٨٩١٨٩١٨٩٪
٢١	سوهاج	٤٥	٥٤٨	٨,٢١١٦٧٨٨٣٢٪
٢٢	اسوان	٣٠	٤٢٤	٧,٠٧٥٤٧١٦٩٨٪
٢٣	٢٤ محافظة	٢١٨٨مراقب	٧٧٤٥	% ٢٨

نسبة تغطية المراقبين (٢١٨٨) مقارنة بعدد اللجان على مستوى الجمهورية(٩٨٥٦)

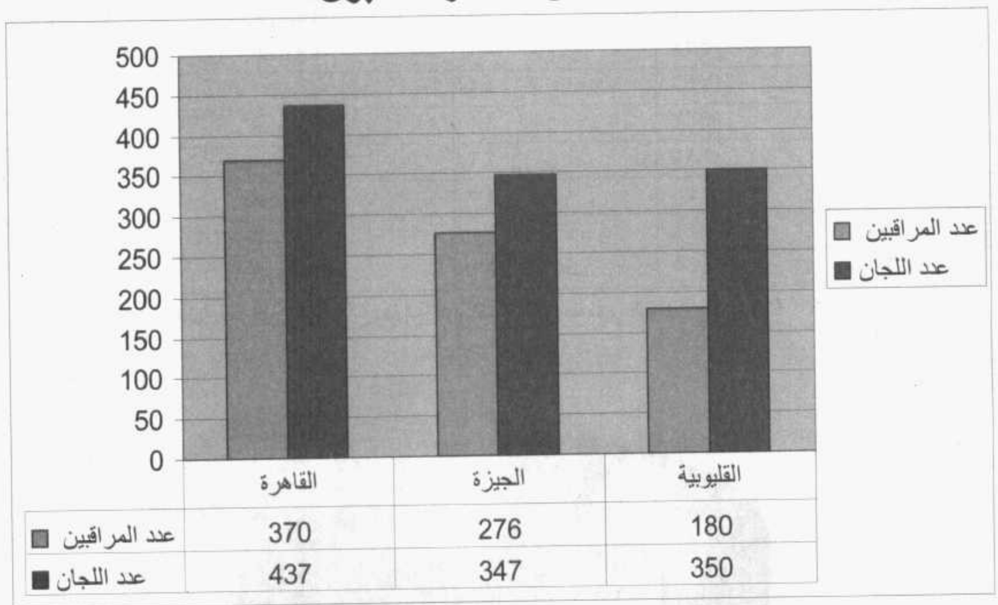




	القاهرة	الجيزة	القليوب ية	كفر الشيخ	الاسكند رية	مرسى مطرو	الشرق ية	المنوف ية	الغربية	الدقهلية	دمياط	الاسما عيلية
المراقبون	370	276	180	125	102	35	178	82	10	230	16	36
اللجان	437	347	350	510	373	309	480	500	260	324	121	114

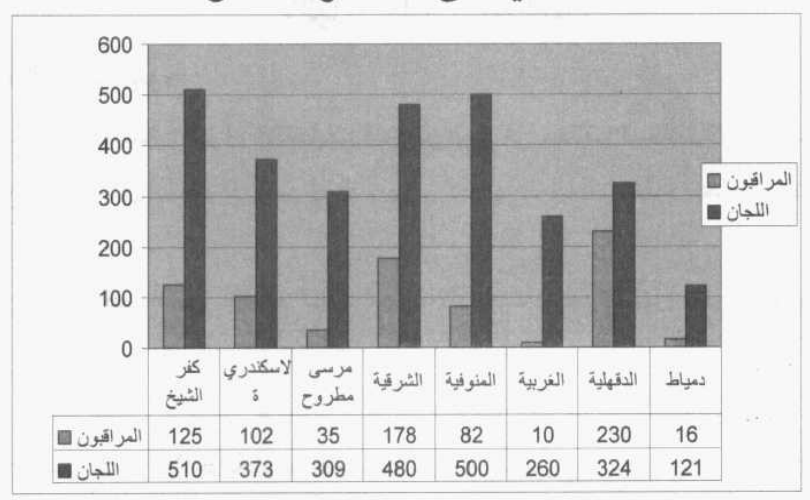
	السوي س	بورسع يد	شمال سيناء	المنيا	الفيوم	اسيوط	قنا والاق صر	اسوان	سوهاج	البحيرة	بنى سويف
المراقبون	7	39	60	50	120	130	25	22	45	30	20
اللجان	86	85	82	550	311	517	437	185	548	424	436

التغطية فى القاهرة الكبرى



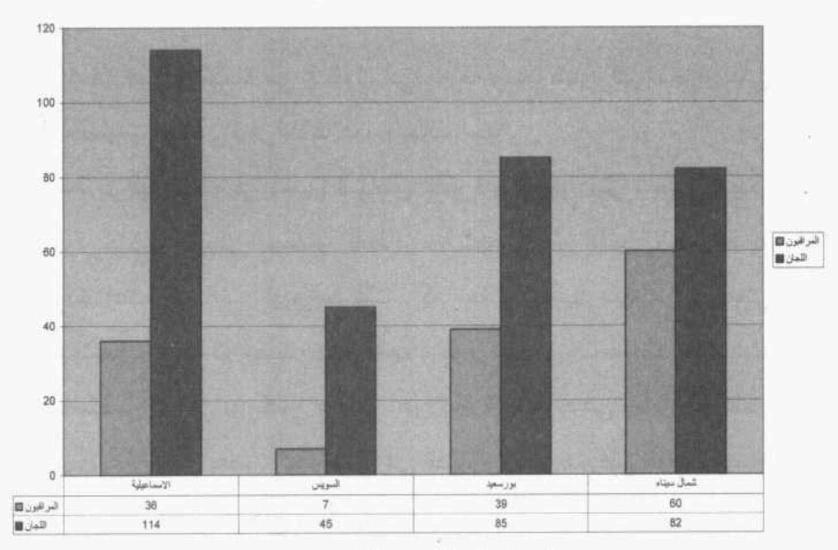
	القاهرة	الجيزة	القليوبية
عدد المراقبين	370	276	180
عدد اللجان	437	347	350

التغطية فى الدلتا و الشمال



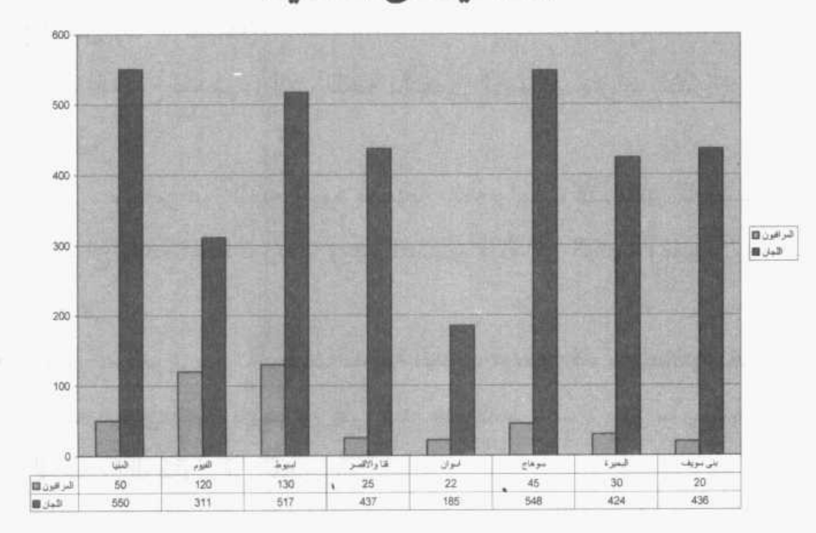
	كفر الشيخ	الاسكندرية	مرسى مطروح	الشرقية	المنوفية	الغربية	الدقهلية	دمياط
المراقبون	125	102	35	178	82	10	230	16
اللجان	510	373	309	480	500	260	324	121

التغطية فى القناة وسيناء



	الاسماعيلية	السويس	بورسعيد	شمال سيناء
المراقبون	36	7	39	60
اللجان	114	45	85	82

التغطية فى الصعيد



	المنيا	الفيوم	اسيوط	قنا والاقصر	اسوان	سوهاج	البحيرة	بنى سويف
المراقبون	50	120	130	25	22	45	30	20
اللجان	550	311	517	437	185	548	424	436

ثانيا : افادات المراقبين

قبل بدأ التصويت بيوم:

على مدار اليوم السابق لاجراء الانتخابات قام المراقبون فى مختلف المحافظات بفحص مقرات الاقتراع لقياس مدى استعدادها لاستقبال الناخبين و اجراء العملية الانتخابية بنجاح. و قد أفاد مراقبونا الآتي :

١- لم يتم تحديد أماكن التوزيع الجديد للجان الانتخابات بصورة تسهل التعرف عليها بواسطة الناخبين .

٢- أغلب اللجان الانتخابية لم تستقبل المواد الانتخابية اللازمة لبدأ التصويت.

٣- اغلب اللجان الانتخابية لم يتم فتحها و تجهيزها للاقتراع.

٤- اغلب اللجان الانتخابية لازالت تحتوى على منشورات دعائية لصالح الرئيس محمد حسني مبارك.

٥- لم يتمكن مراقبو اللجنة من الدخول الى منطقة وسط سيناء التى تحوى على اكثر من ثلاثين ألف صوت انتخابي نظرا لاغلاقها لأسباب امنية.

٦- رصد مراقبو اللجنة فى بعض المناطق الفقيرة و الريفية مثل منطقة السيدة زينب بالقاهرة وجود حالات مصادرة جماعية للبطاقات الشخصية للمواطنين لاجبارهم على التصويت على ان يتم اعادة البطاقات اليهم بعد ذلك . كما حدث تهديد مباشر لبعض المرضى فى المستشفيات حيث تم مصادرة بطاقاتهم لاجبارهم على التصويت كما حدث فى المستشفى التخصصى الدولى بروكسي بالقاهرة من قبل شخص يدعى بهاء أخبر المرضى انه مسئول امنى وتعاون مع بعض الممرضين فى الداخل لاجبارهم على التصويت لصالح الحزب الوطني قبل ان يتم ارجاع بطاقاتهم اليهم .

فترة فتح اللجان (٧-٩ صباحا)

- لم يتم السماح لمعظم مراقبي اللجنة بالدخول الى داخل مقرات الاقتراع أثناء فترة فتح اللجان.
- سجل معظم مراقبو اللجنة وجود صعوبة بالغة واجهت الناخبين للوصول الى مقرات الاقتراع نتيجة اعادة توزيعها وعدم اعلامهم بالأماكن الجديدة وتغيير و تعديل كشوف الناخبين .
- رصد المراقبون وجود عمليات منظمة للحزب الوطني قام من خلالها بطبع وتوزيع كروت توجيه لبعض انصاره تحتوى على كافة هذه المعلومات . وهو ما يحد من قدرة المواطنين المتساوية للوصول الى اللجان .

- سجل ٢٠ % من مراقبي اللجنة تأخير فتح اللجان الانتخابية عن الموعد الذى حدده القانون وهو الثامنة صباحا.
- سجل العديد من المراقبين عدم وجود او تأخر وصول الحبر السري الى مقرات الاقتراع ، فيما سجل البعض الآخر استخدام حبر عادى سهل الازالة .
- حوالى ٩٠% من اللجان الانتخابية معلق عليها لافتات دعاية انتخابية و ٢٠ % من اللجان الانتخابية تحتوى على دعاية داخلها.فيما سمح لقيادات الحزب الوطنى بالدخول و الدعاية داخل بعض اللجان . وكانت الأغلبية المطلقة لهذه الانشطة الدعائية موجهة الى الرئيس مبارك فيما سجلت دعاية بسيطة لصالح مرشحى الوفد و الغد .

مراقبة أعمال التصويت و الفرز :

قام مراقبوا اللجنة بمراقبة فترة التصويت منذ الثامنة صباحا و حتى انتهاءها فى العاشرة مساء فى مختلف محافظات الجمهورية . ورغم التصريح المفاجئ للجنة الرئاسية العليا بالسماح لمراقبي المجتمع المدني بالدخول داخل اللجان "بشرط ان لا يعيقوا العملية الانتخابية" فإن الواقع على الأرض لم يتغير كثيرا حيث رفض معظم القضاة تنفيذ هذه التعليمات بحجة عدم وجود خطاب رسمي من اللجنة يفيد ذلك. وقد منع ٨٠% من مراقبى اللجنة من الدخول الى اللجان خلال فترة التصويت ، فيما تمكنت قلة قليلة من متابعة أعمال الفرز و العد. والواقع ان التصريح المفاجئ للجنة الرئاسية العليا استخدم لفظا مراوغا و هو "زيارة اللجان" مما سمح لكثير من القضاة المشرفين على اللجان سلطة رفض تنفيذه على أرض الواقع.

وقد رصد المراقبون مجموعة كبيرة من الانتهاكات خلال فترة التصويت و الفرز بعضها كان يتعارض مع القانون الانتخابي و الاجراءات المنصوص عليها فيه و بعضها يتعارض مع حقوق الناخبين و قدرتهم على التصويت بحرية و سرية و بعضها يتعارض مع حقوق المرشحين المتنافسين وقدرتهم على متابعة و مراقبة العملية الانتخابية و بعضها الآخر يتعارض مع حقوق المراقبين التابعين للجنة و قدرتهم على رصدو متابعة العملية الانتخابية،وكانت اهم هذه الانتهاكات هى :

- أكد أغلب المراقبون وجود فوضى نتيجة ان معظم اللجان الانتخابية لم تكن معرّفة كلجنة انتخابية حتى يسهل وصول الناخبين اليها.
- رصد المراقبون وجود انشطة دعائية مكثفة للرئيس محمد حسني مبارك خارج و داخل اللجان الانتخابية.
- شاركت الأجهزة المحلية و الحكومية فى الدعاية للرئيس بصوة علنية فى مناطق عدة بجوار مقرات الاقتراع ، مما يحد من ارادة الناخبين الحرة فى التعبير عن أنفسهم .
- في بعض الحالات القليلة تدخلت القوات الأمنية فى التأثير على الناخبين و اتجاهاتهم وتهديد من يصوت منهم ضد مبارك .

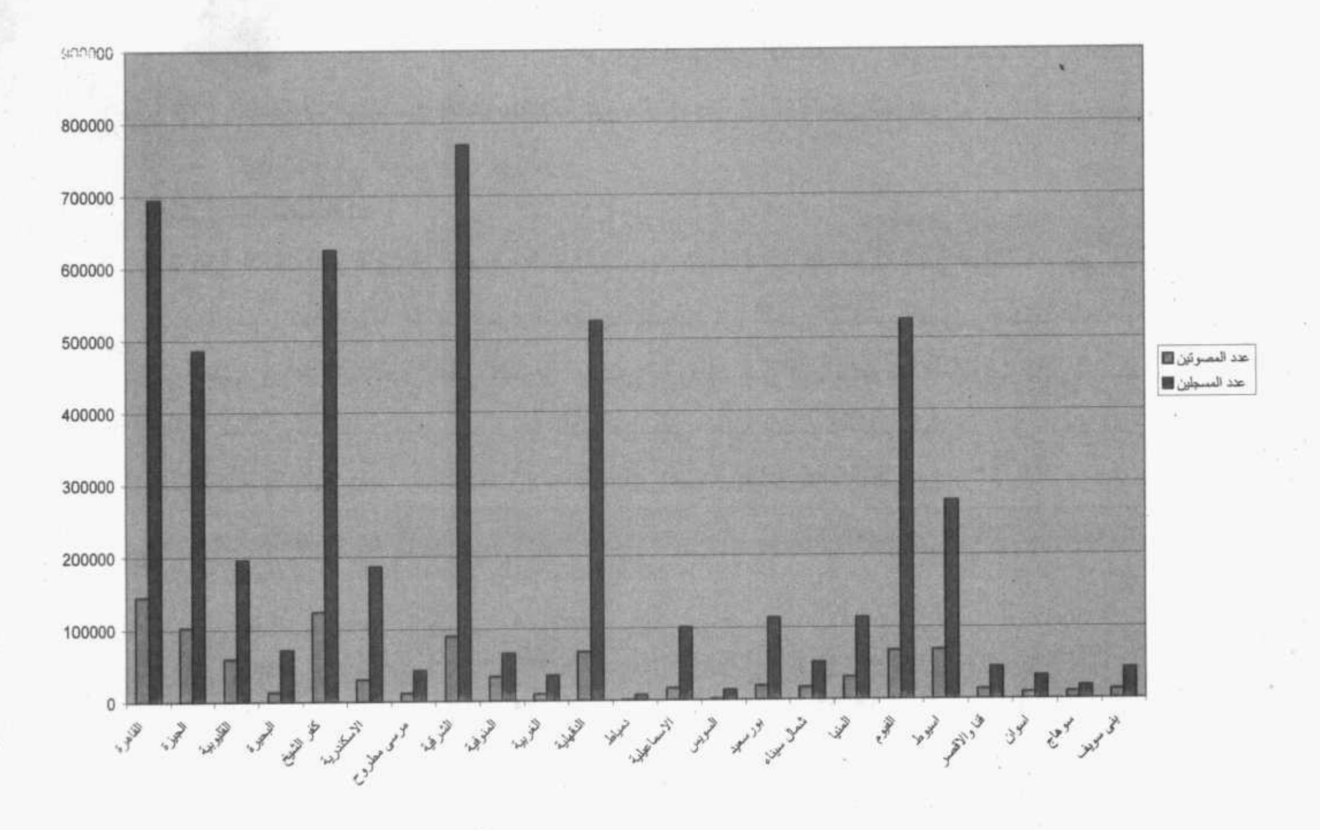
- لم يراع فى أغلب الحالات حق سرية التصويت سواء بعدم توفير الأماكن اللازمة لذلك او بإصرار المسئولون عن اللجان الانتخابية أنفسهم على عدم السماح بالسرية.
- لاحظ المراقبون توزيع بطاقات تصويت غير رسمية عليها صورة الرئيس مبارك و موضح عليها اسماء و أماكن تصويت الناخبين و معلم عليها بالتصويت لصالح مبارك بما يسهل مهمتهم فى التصويت . كما رصد البعض استخدام هذه البطاقات فى التصويت داخل صناديق الاقتراع.
- رصد جميع المراقبون وجود أخطاء خطيرة فى كشوف الناخبين و لاحظ البعض وجود استبعاد منظم لمؤيدي احزاب المعارضة .
- تم السماح للبعض بالتصويت بدون تحقيق شخصية او بالتصويت فى خارج دوائرهم بدون بطاقة انتخابية ، و فى مناطق أخرى أيضا سجلت حالات تصويت متكرر من قبل نفس الناخبين.
- سجل بعض المراقبون السماح بالتصويت للصبية أقل من السن القانوني او بالتصويت بالانابة حيث يوجد رجال يصوتون نيابة عن زوجاتهم فى بعض مناطق الصعيد (المنيا و اسيوط).
- سجل المراقبون حدوث شراء أصوات ، حيث قام بعض نشطاء الحزب الوطني بإعطاء مبالغ مالية تتراوح بين ٥٠ و ١٠٠ جنيه لكل مواطن و اصطحابهم داخل اللجان كما سجلت حالات قليلة مماثلة حدثت لصالح مرشح حزب الغد بمدينة ميت غمر قليوبية.
- سجل المراقبون تهديد مؤيدي الحزب الوطني المواطنين بعدم توظيفهم فى حالة عدم التصويت لمبارك.
- أبلغ بعض المراقبون عن قيام المسئولون عن لجان الانتخاب باغلاق اللجان الانتخابية بحجة ان الصناديق قد امتلأت !.
- اعرب العديد من المراقبين عن استمرار عدم توافر الحبر السرى او التجاوز عن استخدامه او استخدام ختامات عادية من حبر قابل للإزالة بدلا منه.
- اعرب مراقبو المناطق الريفية البعيدة عن عدم توافر قضاة داخل محطات الاقتراع وانتشار الفوضى و عدم النظام(البحيرة وكفر الشيخ).
- سجل معظم المراقبون تعنت المسئولون عن لجان الانتخاب عدم السماح لمندوبى المرشحين المعارضين فى الوجود داخل اللجان .
- تعرض بعض المراقبين للاستجواب و التحقيق والإيذاء البدنى من بعض السلطات الأمنية على مدار اليوم مما أثر على قدرتهم على تنفيذ مهامهم الرقابية و أخل بحقوقهم الانسانية.
- لم يسمح لمعظم مندوبي الأحزاب بالدخول الى لجان الفرز كما لم يسمح الا لقلة قليلة من مراقبى اللجنة بالدخول اليها ، و لذلك لم تتمكن اللجنة من اصدار أية بيانات او أحكام حول عملية الفرز وهو ما يتعارض مع الهدف من اجراء العملية الانتخابية ككل وهو الحصول

على نتائج تؤكد فوز و خسارة أى من المتنافسين فى الانتخابات . ولهـذا تصـبح مراقبـة الانتخابات فى عملية التصويت فقط غير ذات معنى اذا لم يتمكن المراقبون من التأكـد مـن الاجراء التالى للتصويت وهو الفرز .

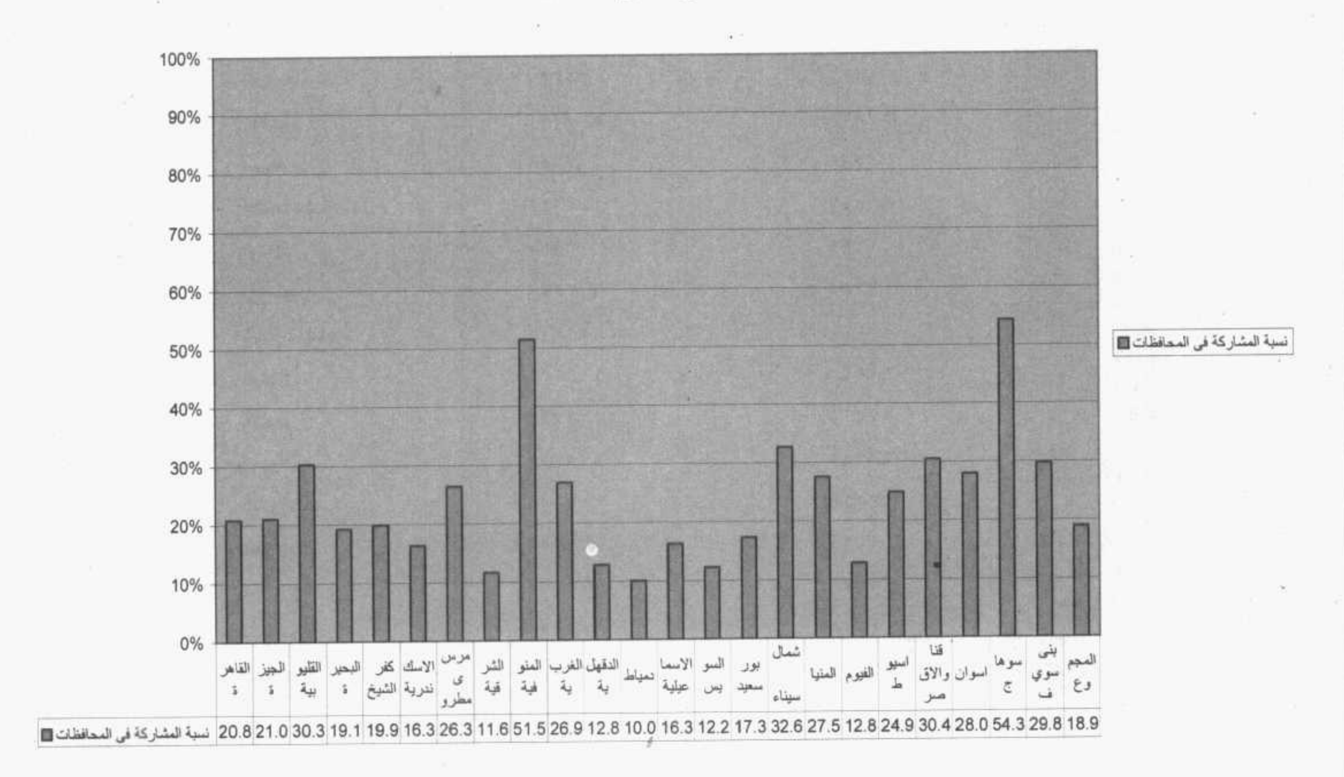
تقييم نسبة المشاركة :

بناء على افادات المراقبين فى مختلف المحافظات فإن نسبة المشاركة العامة فـى مختلـف جهـات الجمهورية لم تتجاوز ١٨ % من نسبة الناخبين المسجلين فى اللجان الانتخابية التى رصدتها اللجنة و التى تغطى ٢٢% من اللجان على مستوى الجمهورية وذلك حتى انتهاء فترة التصـويت فـى تمـام الساعة العاشرة مساء. وتعرب اللجنة عن قلقها من تدنى نسبة المشاركة لهذا الحد فى أول انتخابـات رئاسية تنافسية مصرية . وكانت تقديرات المراقبين لنسبة المشاركة كالتالى :

المحافظة	عدد المسجلين	عدد المصوتين	نسبة المشاركة
القاهرة	٦٩٥٠١٦	١٤٥٠١٤	٢٠٪
الجيزة	٤٨٦١٣٥	١٠٢٥١٩	٢١٪
القليوبية	١٩٦٥٥٩	٥٩٦٥٦	٣٠٪
البحيرة	٧١٤٧٥	١٣٧١٩	١٩٪
كفر الشيخ	٦٢٥٠٠٠	١٢٤٤٨٤	١٩٪
الاسكندرية	١٨٧٠٥٧	٣٠٦٢٥	١٦٪
مرسى مطروح	٤٣٠٦٤	١١٣٦٥	٢٦٪
الشرقية	٧٦٩٨٥٧	٨٩٩٦٢	١١٪
المنوفية	٦٦٠٠٠	٣٤٠٠٠	٥١٪
الغربية	٣٥٣٣٠	٩٥٢١	٢٦٪
الدقهلية	٥٢٥٧١٣	٦٧٥٢٨	١٢٪
دمياط	٧٨٥٢	٧٨٩	١٠٪
الاسماعيلية	١٠٠٦١٢	١٦٤٤٣	١٦٪
السويس	١٣٨٣٠	١٦٩٩	١٢٪
بورسعيد	١١٣٥٤٥	١٩٦٨٩	١٧٪
شمال سيناء	٥٢٠٠٠	١٧٠٠٠	٣٢٪
المنيا	١١٣٠٣٠	٣١١٤٥	٢٧٪
الفيوم	٥٢٥٧١٣	٦٧٥٢٨	١٢٪
اسيوط	٢٧٥٠٠٠	٦٨٤٨٥	٢٤٪
قنا والاقصر	٤٤٣٤٦	١٣٥١٨	٣٠٪
اسوان	٣٢٢٥٢	٩٠٢٩	٢٧٪
سوهاج	١٨٠٠٤	٩٧٧٨	٥٤٪
بنى سويف	٤٢١٥٨	١٢٥٧٨	٢٩٪
المجموع	٥٠٣٩٥٤٨	٩٥٦٠٧٤	١٨،٩٪

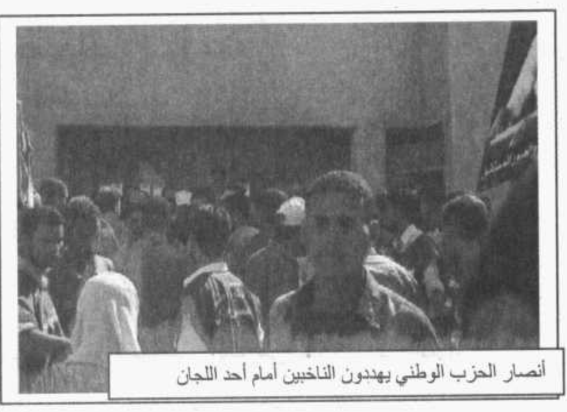


نسبة المشاركة فى المحافظات



	القاهرة	الجيزة	القليوبية	البحيرة	كفر الشيخ	الاسكندرية	مرسى مطروح	الشرقية	المنوفية	الغربية	الدقهلية	دمياط	الاسماعيلية	السويس	بور سعيد	شمال سيناء	المنيا	الفيوم	اسيوط	قنا والاقصر	اسوان	سوهاج	بني سويف	المجموع
نسبة المشاركة فى المحافظات	20.8	21.0	30.3	19.1	19.9	16.3	26.3	11.6	51.5	26.9	12.8	10.0	16.3	12.2	17.3	32.6	27.5	12.8	24.9	30.4	28.0	54.3	29.8	18.9

صور من بعض انتهاكات يوم الانتخابات


أنصار الحزب الوطني يهددون الناخبين أمام أحد اللجان


لجنة انتخابية وقد اغرقت بلافتات الدعاية للرئيس

دعاية انتخابية داخل مقرات الاقتراع



كارت ارشاد الناخبين يستخدم مع البطاقة الانتخابية


بعض اللجان التى أصر فيها المسئولون على تصويت الناخب اماهم بدون سرية


بعض مسئولى الأمن على باب احد اللجان

التقييم النهائي

خطوة مشجعة للأمام و مصداقية منقوصة

أقرت اللجنة المستقلة لمراقبة الانتخابات مجموعة من المعايير الدولية والقانونية المتفق عليها للحكم على الانتخابات ، وهى :

١- **الحرية :** حيث يجب أن يحصل الناخبين و المرشحين على حقوقهم السياسية و الشخصية بصورة كاملة و يمارسوها بصورة مستقلة بدون اى تـأثير او ترهيب أو ترغيب من اى جهة كانت. بما يتضمنه ذلك من حق المـواطنين الكامل فى التعبير عن أنفسهم والتجمع و الاحتجاج و الاعتراض و التظاهر السلمى و استقلال الاعلام.

٢- **العدالة** : حيث يجب ان يتاح لكافة المتنافسين فى الانتخابات فرصا متساوية و متكافئة و متعادلة للوصول الى المواطنين بصورة مباشرة و غير مباشرة و التعبير عن انفسهم بالصورة و بالطريقة التى يريدونها . بغض النظر عن انتماءاتهم و عقائدهم السياسية.

٣- **الشفافية :** حيث يجب ان تتم العملية الانتخابية بصورة علنية امـام الـرأى العام و الجماهير و الهيئات المستقلة للمراقبة وتتوفر لهم جميع المعلومات و البيانات الممكنة . وهذا اعلاءا لمبدأ الشفافية حيث أن من ليس لديه ما يخفيه فإنه ليس لديه ما يخافه.

٤- **النزاهة والحيادية:** وتعنى مدى التزام القائمين على العملية الانتخابية بالقانون و المبادئ السابقة فى العمل بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية او العقائدية او الحزبية .

و فى اطار هذه المبادئ الأربعة فقد رصدت اللجنة مجموعة من التطورات الايجابية، أهمها:

- اشاعة حيوية سياسية غير مسبوقة فى الحياة السياسية المصرية عن طريق عـرض المرشحين المختلفين لبرامجهم للجماهير بالطرق المباشرة و غير المباشرة.
- مضى اعمال اليوم الانتخابى بصورة آمنة وخالية من العنف خصوصا مع الخطوات الايجابية التى أبدتها السلطات الأمنية خلال اليوم الانتخابي من وقف العمـل بقـانون الطوارئ و عدم تدخلها فى معظم الحالات من لعب دور لصالح أى من المرشـحين خلال فترة التصويت و الفرز .

- القرار الذى اتخذته اللجنة الرئاسية العليا بالسماح لمراقبي منظمات المجتمع المدني بزيارة اللجان أثناء التصويت. وتعتبر اللجنة المستقلة ان مثل هذا القرار جاء نتيجة الجهود و الضغوط الجماعية المؤثرة التى قامت بها المنظمات الأهلية للدفاع عن حقها الدستورى فى مراقبة الانتخابات و بالرغم من عدم تنفيذه كاملا بعد فإنه سيظل حقا رسميا مكتسبا لهذه المنظمات فى مراقبة كافة أعمال الانتخابات المقبلة.

ولكن فى ذات الوقت فإن اللجنة لا تستطيع ان تصف العملية الانتخابية على اطلاقها بالنزاهة و العدالة و الحرية . و لا تستطيع الشهادة بأنه النتائج تعبر بصدق عن ارادة الناخبين نظرا لوجود العديد من السلبيات التى انتقصت من مصداقية العملية الانتخابية على مختلف مراحلها، **وتمثلت أهم أوجه هذه السلبيات فى :**

- عدم التعاون والمنع المسبق لرغبة المواطنين ومندوبى الأحزاب و الجهات المستقلة المحلية و الدولية و عدم تمكينها من مراقبة الانتخابات للتأكد من نزاهتها فى بعض مراحلها وهو ما يتعارض مع مبدأ الشفافية.
- عدم توفير ظروف عادلة تسمح لجميع المواطنين بالتنافس الحر الشريف عن طريق وضع شروط مختلفة للترشيح للمنصب تختلف بحسب الانتماء الحزبي من عدمه مما يخل بمبدأ المساواة الدستورية ومبدأ تكافؤ الفرص.
- عدم توفير الأجواء المناسبة التى تدعم استقلال العملية الانتخابية عن السلطات التنفيذية ، مما عرض العملية الانتخابية بأكملها للتبعية لرغبات السلطة الحاكمة و الحزب الوطني وحده وهو ما يخل بمبدأ العدالة بين المرشحين.
- عدم وجود توعية انتخابية للمواطنين لشرح ولتوضيح أبعاد العملية الانتخابية مما تسبب فى اشاعة مناخ من الفوضى حول دور اللجنة الرئاسية و القضاء و المجتمع المدني ومسئوليات كل طرف وهو ما يخل بمبدأ الشفافية و يحد من حقوق الناخبين.
- عدم توفير جو من الثقة و الجدية لاقناع الناخبين بالمشاركة فى الانتخابات وحتى عدم السماح لهم بتسجيل أنفسهم لتأدية واجبهم و هو اهم شروط تجربة ولادة ديمقراطية حقيقية .
- سيطرة الحزب الوطني الكاملة على مجريات أعمال اليوم الانتخابي اما بالدعاية او بالترهيب او نتيجة حصوله وحده مسبقا على قوائم الناخبين و توزيعات وأماكن اللجان مما ساعده كثيرا فى الوصول الى الجماهير و التأثير عليهم أثناء الانتخابات.
- تقليل المدة الزمنية المخصصة للحملات الانتخابية والتغطية اللاعلامية غير المحايدة فى اجمالها بالاضافة الى اشتراك المؤسسات الحكومية و المجالس البلدية و

الشخصيات العامة و الدينية فى الدعاية الانتخابية لصالح مرشح الحزب الوطني أخل بصورة كبيرة فى توزيع الفرص العادلة على المرشحين للوصول الى الجماهير.

- تخلف البيئة التشريعية والأدوات و الوسائل المستخدمة فى الانتخابات عن تلبية الحاجات الرئيسية لتنظيم انتخابات تنافسية نزيهة و عادلة نتيجة وجود قانون الطوارئ و القوانين المقيدة للحريات و نتيجة عدم تضمنها للعديد من التفصيلات و المعلومات المهمة عن العملية الانتخابية و عدم تماشيها فى مجملها مع المعايير و الاجراءات المعترف بها دوليا.
- استخدام قضاة اداريين غير جالسين وعدم توعية و تدريب المسئولين عن لجان الانتخاب على القانون الانتخابي أدى الى سوء آدائهم لعملهم .

التوصيات

بناء على تجربتها فى مراقبة أعمال الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٥ فإن اللجنة المستقلة لمراقبة الانتخابات تقترح مجموعة من التوصيات العاجلة من أجل ضمان نزاهة وحيادية الانتخابات القادمة .وهى :

أولا: مخاطبة الأجهزة التشريعية والتنفيذية المصرية فى سرعة اجراء التعديلات الضرورية على القانون الانتخابي بحيث يتضمن:

١- الغاء التعديل الحالى للمادة ٧٦ و اعادة تعديلها بحيث تضمن تخفيف أو الغاء قيود الترشيح المفروضة على الأحزاب و المستقلين للترشح لمنصب رئيس الجمهورية وتطرح اللجنة فى هذا الاطار استبدال توقيعات أعضاء البرلمان بتوقيعات لعدد معين من المواطنين .

٢- صياغة اجراءات ومعايير جديدة لتشكيل هيئة وطنية محايدة لادارة الانتخابات تكون مستقلة تماما عن السلطة التنفيذية وبما يضمن عدم اشتراكها فى العملية الانتخابية لصالح فكرة او مرشح او حزب او هيئة. و تطرح اللجنة فى هذا الاطار للانتخابات التشريعية القادمة استبدال النظام القديم بتعيين اعضاء اللجنة من قبل وزارة العدل او المجلس الأعلى للقضاء او البرلمان بأن يتم انتخابهم من قبل نادى القضاة المصريين حتى نحصل على برلمان منتخب ديمقراطيا نضمن تعبيره عن ارادة الناخبين . على ان يتم تعديل القانون لتصبح اللجنة الرئاسية خاضعة للمحاسبة و التقاضى على قراراتها.

٣- مراجعة قانون مباشرة الحقوق السياسية حتى يسمح بالمراقبة على الانتخابات من قبل هيئات محايدة محلية ودولية. مما يساعد ويكمل اشراف القضاء على العملية الانتخابية منذ بدايتها الى نهايتها ، بما يشمله ذلك من مراقبة أعمال التسجيل والدعاية و التصويت والفرز.

٤- الالغاء الكامل و المطلق لقوانين الطوارئ و القوانين المقيدة للحريات وللمؤسسات الصحفية و الاعلامية و المدنية للسماح لكافة القوى السياسية المختلفة بالتعبير السلمى عن مطالبها ومصالحها للرأى العام مباشرة بالحملات الانتخابية او بالمظاهرات العامة اومن خلال استطلاعات الرأى .

٥- سرعة خصخصة أجهزة الأعلام الرسمية ورفع القيود و الاشتراطات على اصدار و انشاء الصحف و القنوات و الاذاعات وغيرها من وسائل الاعلام.

٦- استحداث عقوبات رادعة لجريمة التأثير على ارادة الناخبين او تهديدهم اثناء الانتخابات او استخدام الموارد العامة والحكومية او الدينية فى التنافس السياسي.

٧- تحديث الأدوات والاجراءات المستخدمة فى الانتخابات بحيث تطابق المعايير الدولية فى الشفافية والحياد والنزاهة ، ويشمل ذلك :

- مراجعة شاملة للقوائم الانتخابية تحت اشراف قضائي و مراقبة من مؤسسات غير حكومية محلية و دولية .
- استبدال الصناديق الخشبية بصناديق شفافة.
- توفير الكمية المناسبة من الحبر الفسفورى و التأكد من صلاحيته لمنع تكرار التصويت .
- ضمان سرية الاقتراع بتوفير التسهيلات و الأماكن المناسبة والتأكيد علي اهميتها.
- تدريب وتوعية الموظفين الانتخابيين على القانون الانتخابي و كيفية تطبيقه.

ثانيا : الاستجابة لمطالب القضاة بمد فترة عملية التصويت على مراحل من أجل تحقيق اشراف قضائي كامل على الانتخابات و الاعتماد المطلق على القضاة الجالسين من أعضاء نادى القضاة فقط بدون أعضاء القضاء الادارى وسرعة اصدار قانون استقلال السلطة القضائية .

ثالثا :عمل برامج موسعة للتوعية السياسية و توعية الناخبين لشرح قواعد واجراءات العملية الانتخابية بكافة مراحلها و توفير كتيبات و اعلانات تليفزيونية مجانية لوسائل الاعلام و جميع الاطراف المهتمة بالعملية الانتخابية من اجل حث المواطنين و توعيتهم بأهمية المشاركة.

رابعا : توسيع التعاون و التنسيق بين المسئولون الاداريين للعملية الانتخابية و بين لجنة شئون الأحزاب بمجلس الشورى و منظمات المجتمع المدني و الأحزاب و المرشحين فى اطار تنظيم العملية الانتخابية و الرد على اسئلتهم و تسهيل أعمالهم والأخذ بتقاريرهم .

خامسا : مد الفترة الزمنية لتسجيل المرشحين و فترة الحملات الانتخابية و تهيئة اجواء اكثر حيادية فى الاعلام و المصالح الحكومية أثناء هذه الفترات.

سادسا : قيام لجان مستقلة بمتابعة ومراقبة تنفيذ الوعود الانتخابية التى قطعها المرشحين على أنفسهم بعد فوزهم بالانتخابات.

سابعا : اعادة فتح الباب للناخبين للتسجيل قبل بدأ الانتخابات القادمة و مد الفترة الزمنية الموضوعة لتسجيل الناخبين للحصول على بطاقتهم الانتخابية لتصبح ستة أشهر ، بدلا من ثلاثة أشهر فقط حاليا (نوفمبر – يناير) من كل عام و ذلك لتسهيل المشاركة فى العملية الانتخابية .